الأمم المتحدة

A/HRC/51/45

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2022
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**

**الدورة الحادية والخمسون**

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 4 من جدول الأعمال

**حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها**

# تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية* **

موجز

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني في جميع أنحاء البلد. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ظل الاحتجاز التعسفي، بما يشمل التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز مع منع الاتصال، ويسفر أيضاً عن الوفاة، إجراء منهجياً. والظروف المروعة في مخيمات النازحين في شمال غرب البلاد أجبرت الكثيرين على العودة إلى ديارهم في مناطق الخطوط الأمامية حيث أودت الأعمال العدائية والهجمات العشوائية المتواصلة ضد المدنيين بحياة عدد لا يحصى من الأرواح واستهدفت الموارد الغذائية والمائية. وفي الشمال الشرقي، تواصل القتال من خلال عمليات قصف متبادلة ومتكررة بالقنابل نفذتها القوات التركية والقوات المدعومة من تركيا وقوات سوريا الديمقراطية. وقد تسبّب الهجوم الذي شُنّ على سجن الصناعة، فيما يعتبر أكبر عملية عسكرية لداعش منذ هزيمته الإقليمية في عام 2019، في مقتل المئات. وتفاقمت الأوضاع المتدهورة لحوالي 000 37 طفل في مخيمي الهول وروج بسبب زيادة عدد جرائم القتل والاشتباكات المسلحة المتكررة. وقد تفاقم الوضع المزري للمدنيين السوريين بسبب أسوأ أزمة اقتصادية وإنسانية شهدتها البلاد منذ بداية النزاع. وتظل الجمهورية العربية السورية مكاناً غير آمن للعودة.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة له.

** تُعمَّم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- الولاية والمنهجية

1- في هذا التقرير، المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 27/49، تُعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية[1] الاستنتاجات التي توصّلت إليها بناءً على التحقيقات التي أُجريت ما بين 1 كانون الثاني/يناير و30 حزيران/يونيه 2022.

2- واللجنة، عملاً بمنهجيتها الثابتة واسترشاداً بالممارسات المتبعة عادةً في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، اعتمدت، في المقام الأول، على 501 مقابلة مباشرة، أجريت حضورياً وعن بُعد. وجُمّعت الوثائق والتقارير والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والصور الساتلية من مصادر متعددة، وحُلّلت[2]. وأُخذت في الاعتبار الرسائل الواردة من حكومات ومنظمات غير حكومية وتقارير الأمم المتحدة. وطلبت اللجنة أيضاً، كتابة وأثناء الاجتماعات، معلومات عن الحوادث والأحداث والتطورات من حكومة الجمهورية العربية السورية وأطراف النزاع والدول الأعضاء في الأمم المتحدة[3]. ويعتبر معيار الإثبات مستوفى عندما يصبح لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الأحداث المعنية وقعت على نحو ما ورد وصفه، وحيثما أمكن، بأن الانتهاكات ارتكبها الطرف الذي حُددت هويته.

3- وعدم السماح للجنة بدخول البلد والشواغل المرتبطة بحماية الأشخاص المستجوبين أمور لا تزال تعرقل التحريات. وفي جميع الحالات، ظلّت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم الإضرار".

4- وتزجي اللجنة شكرها لكل من قدم معلومات، ولا سيما الضحايا والشهود.

## ثانياً- التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية

5- في أواخر شباط/فبراير، كان النزاع في الجمهورية العربية السورية قد بلغ عامه الحادي عشر[4]، مع تزايد التهديد بتنفيذ المزيد العمليات العسكرية والأنشطة الإرهابية[5]. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه في الفترة من آذار/مارس 2011 إلى آذار/مارس 2021، سُجلت 209 350 حالة وفاة فردية نتيجة للنزاع السوري، بما يشمل 350 143 مدنياً حُدّدت هويتهم.

6- وفي 23 أيار/مايو، أدى إعلان رئيس تركيا أردوغان عن التخطيط لتنفيذ توغل آخر إلى حلقات من التصعيد العسكري والقصف المتبادل والتعبئة من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك في تل رفعت ومنبج وعين عيسى وتل تمر. وكشف هجوم شنه تنظيم داعش على سجن الصناعة في الشمال الشرقي في 20 كانون الثاني/يناير، عن مدى قدرة الجماعة الإرهابية على شن هجمات معقدة وعن حجم التهديد الذي لا تزال تشكله.

---

(1) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس) وهاني مجلّي ولين ويلشمان.

(2) توجه حكومة الجمهورية العربية السورية رسائل دورية متطابقة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وغيرهما فيما يتعلق بالحالات التي تثير القلق. وحللت اللجنة 16 رسالة من هذا القبيل قدمتها الحكومة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و30 حزيران/يونيه 2022.

(3) في رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2022، التمست اللجنة من حكومة الجمهورية العربية السورية معلومات عن مسائل وحوادث (انظر المرفق الثامن)، لكنها لم تتلق أي رد. ووجهت اللجنة أيضاً 10 طلبات معلومات إلى أطراف أخرى في النزاع ودول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وهي ممتنة للردود الواردة وباقي المراسلات.

(4) انظر الوثيقة A/HRC/21/50، المرفق الثاني، الفقرات 1-3.

(5) في حين تسيطر الحكومة السورية على حوالي 70 في المائة من الأراضي، بدعم من القوات الروسية والإيرانية وغيرها من القوات الأجنبية، تُسيطر الجماعات المسلحة من غير الدول على أراض ومراكز سكانية كبيرة في شمال الجمهورية العربية السورية وشمالها الغربي، وتحتفظ كل من إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية بسيطرة فعلية على أجزاء من الأراضي السورية (انظر المرفق الثاني).

7- ولقد استمر غياب الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولا سيما في جنوب البلاد. وفي درعا، قُتل العشرات من قادة المعارضة السابقين والموظفين الحكوميين العسكريين والأمنيين. وعملية إعادة تموقع القوات الروسية، شأنها في ذلك شأن استمرار الاعتماد على الميليشيات والجماعات المسلحة التابعة للحكومة، المتورطة، ضمن جهات أخرى، في تجارة المخدرات المزدهرة، أظهرت هشاشة الترتيبات الأمنية الحالية. وفي إدلب وغرب حلب، استمر العنف، مع القصف المتبادل بالقنابل بين القوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، التي صنفتها الأمم المتحدة جماعة إرهابية[6]. ومع ذلك، سُجّل انخفاض كبير في عدد الغارات الجوية التي تشنها القوات الموالية للحكومة.

8- وأحد الأمثلة على ما يواجهه المدنيون من مخاطر يومية يتجلّى في الحوادث الناجمة عن ذخائر متفجرة وألغام أرضية والتي بلغ عددها 350 12 حادثة في جميع أنحاء البلاد من عام 2019 حتى نيسان/أبريل 2022. وفي الآونة الأخيرة، أفيد بأن انفجار لغم أرضي في 11 حزيران/يونيه في درعا أسفر عن مقتل 10 أشخاص وإصابة 28 آخرين بجروح[7]. وأفادت الحكومة السورية بأنها أزالت "أكثر من 000 50 عبوة ناسفة و000 84 قذيفة غير منفجرة و000 45 لغم مختلف، وطهرت حوالي 000 735 هكتار من الأراضي السورية من الألغام والذخائر المتفجرة"[8].

9- وبالإضافة إلى استمرار الحرب، يعاني السوريون من تدهور اقتصادي بلغ أقصاه وامتد لأكثر من عقد من الزمن، وتفاقم بسبب الفساد وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والعقوبات أحادية الجانب والأزمات الاقتصادية في لبنان وتركيا. والوضع الاقتصادي والإنساني في أسوأ حالاته منذ بداية النزاع، حيث يحتاج نحو 14,6 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 800 في المائة منذ عام 2020[9]، وكذا إغلاق مطار دمشق بعد غارات جوية يشتبه في شنها من قبل إسرائيل، حدّ بشكل أكبر من قدرة الوكالات الإنسانية على تلبية الاحتياجات المتزايدة[10]. وفي أجزاء من البلاد، اندلعت الاحتجاجات ضد استمرار تدهور الأحوال المعيشية.

10- ومجلس الأمن، في قراره 2642(2022) المؤرخ 12 تموز/يوليه 2022، أعاد الترخيص على نحو متأخّر بتقديم المساعدات عبر الحدود عن طريق باب الهوى لمدة ستة أشهر فقط. وصلاحية الترخيص الحالي ستنتهي في منتصف فصل الشتاء، أي لما تبلغ الاحتياجات في العادة ذروتها، وهو ما يتطلّب وضع الترتيبات المناسبة.

11- وعلى الرغم من الإدانات المهمة التي أفضت إليها إجراءات جنائية في أوروبا[11]، لم تجر مساءلة شاملة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة السورية والجماعات المسلحة والجماعات المشمولة بقائمة الإرهاب والقوى الأجنبية. وفي 27 نيسان/أبريل، نشرت

(6) على الرغم من تغيير هذه الجماعة لاسمها من "جبهة النصرة" إلى "جبهة فتح الشام" في تموز/يوليه 2016 ثم إلى "هيئة تحرير الشام" في مطلع عام 2017، لا تزال اللجنة تعتبرها كياناً إرهابياً كما ورد تصنيفها في قرار مجلس الأمن 2170(2014)، وذات صلة بتنظيم القاعدة على الصعيد العالمي (انظر A/HRC/46/54، الفقرة 7، الحاشية السفلية 13).

(7) انظر https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/united-nations-country-team-syria-statement-landmine-explosion-daraa-enar.

(8) رسالة مؤرخة 5 تموز/يوليه 2022 (انظر الحاشية السفلية 2 أعلاه).

(9) انظر https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/united-nations-resident-coordinator-and-humanitarian-coordinator-syria-imran-riza-statement-closure-damascus-airport-enar.

(10) انظر https://www.wfp.org/news/11-years-conflict-hunger-historic-levels-millions-syrians-hang-thread.

(11) انظر، على سبيل المثال، https://www.domstol.se/en/nyheter/2022/03/kvinna-doms-till-sex-ars-fangelse-for-grovt-folkrattsbrott-och-grov-krigsforbrytelse/ (باللغة السويدية).

وسائل الإعلام لقطات مصورة لعمليات إعدام نفذتها شعبة المخابرات العسكرية بحق ما لا يقل عن 41 شخصاً في عام 2013 في تضامن، لتشكل تذكيراً حاداً بالفظائع التي ارتكبت باستمرار طوال فترة النزاع.

12- وبعد ثلاثة أيام من ذلك، أصدر الرئيس الأسد، في 30 نيسان/أبريل، المرسوم التشريعي رقم 7 الذي يمنح عفواً شاملاً للمتورطين في جرائم الإرهاب المرتكبة قبل ذلك التاريخ[12]. وقد رافق الإعلان إفراج عن عدد من المحتجزين[13]، وهو إجراء حظي بالترحيب لكنه اتسم أيضاً بانعدام الشفافية. ولا تزال العائلات السورية تسعى للحصول على معلومات حول أحبائها المحتجزين أو المفقودين.

13- وواصلت اللجنة الدعوة إلى إنشاء هيئة لتوحيد الطلبات المقدمة إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية لتعقب المفقودين والمختفين وتحديد هويتهم بكفاءة وفعالية ومساعدة أسرهم[14]. وعند إعداد هذا التقرير، كانت اللجنة تتوقع الصدور الوشيك لتقرير الأمين العام الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 228/76 عن " كيفية تعزيز الجهود، بما في ذلك من خلال التدابير والآليات القائمة، لتوضيح مصير وأماكن وجود المفقودين".

## ثالثاً- وسط الجمهورية العربية السورية وغربها وجنوبها الغربي

14- ساد انعدام الأمن في جميع المناطق الخاضعة للحكومة، حيث تسيطر قوات الأمن والميليشيات المحلية والأجنبية على نقاط التفتيش ومراكز الاحتجاز وتسيء استخدام سلطاتها لتحصيل الأموال بالابتزاز. وقد انتشرت هذه الممارسات أيضاً في صفوف الجماعات الإجرامية. وفي 10 حزيران/يونيه، تسببت غارات جوية يشتبه في شنها من قبل إسرائيل على مطار دمشق في عرقلة نقل الإمدادات الإنسانية والشحنات ذات الصلة[15].

15- واستمر توثيق حالات الاعتقال التعسفي والضرب والاختفاء والمضايقة والابتزاز، بما فيها تلك التي تستهدف العائدين. وخطر التعرض للاحتجاز، وبالتالي سوء المعاملة والتعذيب، يظل حاضراً في ذهن العديد من السوريين[16]. ويمثل الاستخدام التعسفي للتصاريح الأمنية بهدف تقييد الحريات والحقوق المتصلة بالسكن[17]، وفقدان سبل العيش والخدمات الأساسية، وقابلية التعرض للابتزاز والاستيلاء على الممتلكات، انتهاكات إضافية، وكذلك عوائق أمام اللاجئين الساعين إلى العودة الآمنة والمستدامة والكريمة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

(12) انظر http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5516&cat=22968& (باللغة العربية).

(13) في حين لا توجد بيانات شاملة، أشارت تقارير منظمات المجتمع المدني إلى الإفراج عن حوالي بضع مئات من المحتجزين، بمن فيهم نساء وأفراد احتُجزوا عندما كانوا أطفال.

(14) OHCHR, "UN Syria Commission of Inquiry on Syria: Member States must seize moment to establish mechanism for missing persons"، 17 حزيران/يونيه 2022.

(15) انظر الوثيقة S/2022/545؛ وانظر أيضاً https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/united-nations-resident-coordinator-and-humanitarian-coordinator-syria-imran-riza-statement-closure-damascus-airport-enar.

(16) تلاحظ اللجنة أن حكومة الجمهورية العربية السورية لا تعترف بالحق في الاستنكاف الضميري، خلافاً للمادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ انظر أيضاً الوثيقة CCPR/CO/84/SYR، الفقرة 11.

(17) الوثيقة A/HRC/45/31، الحاشية السفلية 17.

## ألف- الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك سوء المعاملة والتعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز، والاختفاء القسري

16- ظل التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز يمارسان بشكل منهجي، بما في ذلك في سجن صيدنايا وفي العديد من مراكز الاحتجاز التي تديرها الاستخبارات السورية[18].

17- وتحدثّ الناجون عن اكتظاظ الزنزانات وانتشار الأمراض والعلل على نطاق واسع، بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وعن الحرمان من الرعاية الطبية والغذاء والماء والمرافق الصحية. كما أفاد محتجزون سابقون بأنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل صعقهم بالصدمات الكهربائية، وحرق أجزاء من جسدهم، وطويهم في شكل إطارات السيارات (الدولاب) وتعليقهم بطرف أو طرفين لفترات طويلة (الشبح)، وغالباً ما يقترن ذلك بالضرب المبرح بأدوات مختلفة، بما في ذلك العصي أو الكابلات. كما أبلغ المحتجزون الذين أفرج عنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن حدوث وفيات أثناء الاحتجاز.

18- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت شعبة الاستخبارات العسكرية 227 في تضامن بمداهمات للمنازل، تعرّض خلالها بعض الأفراد للضرب لعدة ساعات ثم للاحتجاز مع منع الاتصال لعدة أشهر في كفر سوسة. وحُرم المحتجزون من المرافق الصحية والغذاء والرعاية الطبية. وشهد أحد المحتجزين على عدة وفيات أثناء الاحتجاز، بما في ذلك وفاة مواطن روسي، إثر تعرضه لسوء المعاملة والتعذيب. وفي نهاية المطاف، جرى تيسير الإفراج عن هؤلاء الأفراد مقابل رشاوى.

19- واحتُجز تسعة رجال بنفس الطريقة وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة لعدم امتثالهم الخدمة العسكرية الإلزامية أو هروبهم منها، بمن فيهم شخص كان عمره 17 عاماً عند اعتقاله. وشملت الحالات منشقين عادوا بعد أن تم العفو عنهم فقط للقبض عليهم. وذكّر محتجزون سابقون باحتجازهم التام لفترات تتراوح من بضعة أسابيع إلى عدة أشهر دون السماح لهم بالاتصال بأسرهم أو بمحام. وأفاد أولئك الذين عرضوا في نهاية المطاف على القضاء بأنهم أجبروا على توقيع "اعترافات" مكتوبة، لم يسمح لهم بقراءتها.

20- وفيما يتعلق بعدد من الوفيات أثناء الاحتجاز، لم يعلم معظم الأقارب بوفاة أحبائهم إلا بعد مرور سنوات على ذلك.

21- وفي شباط/فبراير، حصلت مجموعة من الأسر المنتمية إلى الغوطة الشرقية على شهادات وفاة من مكتب السجلّ المدني تخص أكثر من 30 شخصاً فُقدوا بعد نقلهم إلى ملاجئ جماعية في عام 2018[19]. وتضمنت الشهادات التاريخ المزعوم للوفاة دون توضيح ملابساتها. وبالنسبة للعديد من الرجال، تضمنت شهادات الوفاة نفس تاريخ الوفاة (أي في عام 2019)، وهو ما يعني تعرضهم ربما لعمليات إعدام، كما زُعم خلال استعادة الحكومة للغوطة الشرقية[20]. ولم تُعد رفات هؤلاء الأفراد إلى أسرهم، ولا يوجد ما يشير إلى إجراء أي تحقيق في أي من الحالات.

22- وفي مخيم الركبان، على الحدود الأردنية، تواصل عرقلة إيصال المساعدات. وأجبرت عشرات الأسر على مغادرة المخيم واللجوء إلى المهربين من أجل الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

(18) الوثيقة A/HRC/46/55، الفقرتان 33 و34.

(19) انظر: the conference room paper of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic on the siege and recapture of eastern Ghouta (available at www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/regular-sessions/session38/list-reports)، الفقرة 63.

(20) المرجع نفسه، الفقرة 61.

أو عبورها للحصول على الخدمات الأساسية، ولا سيما الرعاية الصحية. ووثّقت اللجنة ثلاث حالات لأفراد اعتقلتهم القوات الحكومية واحتجزتهم بعد مغادرتهم المخيم. وأُبلغت مؤخراً عائلة شـــاب غادر المخيم في عام 2018 بوفاته في سجن صيدنايا العسكري في دمشق. وتوفي رجل آخر في مركز احتجاز في حمص في آذار/مارس 2022، بعد أســـابيع من اعتقاله. واعتُقل رجل ثالث غادر مخيم الركبان لالتماس الرعاية الطبية عند نقطة تفتيش في حلب في آب/أغسطس 2020 ولا يزال مختفياً.

23- والتعذيب محظور بموجب الدسـتور السـوري. وقد اعتمدت الحكومة في 30 آذار/مارس 2022 القانون رقم 2022/16 الذي يجرم التعذيب رسـمياً وينص على عقوبات جنائية قاسـية[21]. إلا أن القانون الجديد لا يتناول في حد ذاته حصانة العسكريين والأمنيين أو الحصانة في حال سوء المعاملة، ويشير فقط بشكل عام إلى قدرة الضحايا والناجين على تقديم شكاوى وطلب التعويضات أو إلى حقهم في الحماية من الأعمال الانتقامية.

24- ومن أجل التصدي لتزايد انتقاد السياسات الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك في المناطق الداعمة تقليدياً للحكومة، وُضـــع، في نيســـان/أبريل 2022، مرســـوم قانون جديد بشـــأن الجرائم الإلكترونية. ويجرّم القانون التصريحات التي تنشر على الإنترنت وتعتبر عملاً يقوض الدستور والسياسات الحكومية، بعقوبات بالســـجن لمدة تتراوح بين 7 أعوام و15 عاماً بالإضـــافة إلى غرامات[22]. وفي أوائل حزيران/يونيه، أعلنت وزارة الداخلية على شبكة الإنترنت أن 11 شـخصـاً اعتُقلوا لنشـرهم "معلومات كاذبة" على فيسبوك وتفاعلهم مع مستخدمين في مناطق لا تخضـع لسيطرة الحكومة[23]. وفي أوائل عام 2022، استُدعي حوالي 200 مشترك في مجموعة مراسلة فورية تنقل الأخبار المحلية في محافظة درعا، بناء على مذكرة توقيف سـابقة، وطُلب منهم التعهد بعدم الاحتجاج ضـد الحكومة؛ واحتُجز اثنان من المشـتركين لمدة شهرين تقريباً.

25- وتجلت أيضـاً الجهود التي تبذلها الحكومة لفرض رقابة مشـددة على أنشـطة منظمات المجتمع المدني في إلقاء القبض على عاملين في المنظمات غير الحكومية، ومصـادرة الأصـول، وحل المنظمات دون المحاكمة وفق الأصول القانونية.

26- ولكي تضمن أسر المحتجزين الإفراج عن أقاربهم دفعت رشاوى لموظفي الدولة، بمن فيهم القضاة، أو للوسطاء الذين حصلوا على أموال عن طريق الابتزاز إما لتحديد مكان المحتجزين أو للمساعدة في الإفراج عنهم. ووصـلت المبالغ المالية المعروضـة عشـرات الآلاف من الدولارات، وكانت تتعلق بمرحلتي المحاكمة وما قبل المحاكمة، واللتين يجمع الوسطاء خلالهما رشاوى للتأثير على القرارات القضـائية. وقال أحد الناجين من التعذيب، أُفرج عنه في عام 2022 بعد خمس سنوات من الاحتجاز لدى جهاز الاستخبارات:

> "لقد اضـطرت عائلتي إلى بيع أرضـنا لدفع رشـاوى مقابل إطلاق سـراحي. وقد أطلق سـراحي لكنني ما زلت مديناً بمبلغ 000 6 دولار اقترضـته عائلتي من صـديق لدفع الرشـاوى المطلوبة. وأنا أحتاج إلى الكثير من المال لعلاج الأمراض التي أعاني منها بسبب التعذيب، ولم يعد لدي أي شيء الآن".

(21) انظر الوثيقة CAT/C/SYR/CO/1، الفقرة 5. قبل اعتماد القانون، أشـــارت الحكومة الســـورية إلى المادة 391 من قانون العقوبات المتعلقة بممارسة العنف أو المشقة (الشدة)، وهي جنحة، باعتبارها تغطي مسألة تجريم التعذيب.

(22) القانون رقم 2022/20؛ انظر أيضاً الرئيس الأسد يصدر قانوناً لتجريم التعذيب (parliament.gov.sy).

(23) انظر (توقيف (11) #شخص في حلب يتعاملون ... – وزارة الداخلية السورية | فيسبوك).

وتؤكّد الحالات الموصوفة أعلاه استمرار أنماط الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتبطة بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك الممارسات التي تتسبب في الوفاة أثناء الاحتجاز، فضلاً عن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

## باء- "التصريح الأمني"

27- لا يزال شرط الحصول على "تصريح أمني"[24] لدخول المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والخروج منها بأمان، أو حتى التنقل بحرية داخلها، يعرقل حرية التنقل ويمثل تحدياً آخر للاجئين والمشردين الذين يسعون إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية.

28- وفي حين مُنع بعض النشطاء والصحفيين من السفر إلى الخارج، خضع آخرون حصلوا على تصريح للسفر للاستجواب لدى عودتهم. وحُجبت التصاريح الأمنية عن أعضاء المعارضة السابقين؛ وأولئك الذين يصنفون كمنتقدين للحكومة، بمن فيهم أقاربهم؛ والسكان السابقون للأحياء التي كانت تعتبر ذات يوم معاقل للمعارضة، مثل مخيم اليرموك وداريا.

29- وتشكل التصاريح الأمنية أيضاً شرطاً مسبقاً للحصول على حقوق الملكية والسكن الأساسية. وحُرم المحتجزون السابقون الذين تعذر عليهم الحصول على تصريح أمني من عقود الإيجار داخل مناطق إقامتهم السابقة، بما في ذلك، على سبيل المثال، في أنحاء من مدينة حمص[25]. والتصريح ضروري أيضاً للحصول على توكيل رسمي، الذي هو ضروري للاستفادة من تمثيل محام في المسائل المتعلقة بالممتلكات عند الإقامة خارج المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، على سبيل المثال، من أجل بيع الممتلكات أو وراثتها أو تأجيرها أو شرائها[26].

30- والأشخاص الخاضعون لشروط التصاريح الأمنية، التي يمكن فرضها بطريقة تمييزية، حُرموا من حقوقهم في السكن والأرض والملكية، وحرية التنقل، وفي بعض الحالات، من حريتهم في مغادرة بلدهم والعودة إليه[27].

## جيم- حجز الممتلكات

31- واصل الجيش العربي السوري استخدام الممتلكات الخاصة التي حُجزت في السابق، بما في ذلك المنازل التي لم تعد قريبة من الخطوط الأمامية في محافظتي حماة ودير الزور. كما وُثّقت حالات جديدة لعملية حجز ممتلكات، بما في ذلك من جانب الفرقة الرابعة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير في دير الزور. وقد استُخدمت بعض المنازل لإيواء أسر العسكريين. وتكشف التحقيقات أن النازحين السوريين الذين يعتبرون معارضين للحكومة قد تأثروا بهذه الممارسة، مما حال دون عودتهم إلى ديارهم.

32- وظهرت أيضاً معلومات حديثة بشأن عمليات نهب واسعة النطاق لممتلكات خاصة من قبل الجيش العربي السوري في أيار/مايو 2021 في المناطق التي استعادتها الحكومة، وتحديداً في الريف الشمالي في محيط الحسكة. وتشير المعلومات المجمّعة إلى تورط الفرقة الرابعة التي كانت تسيطر على العديد من نقاط التفتيش في المناطق المستعادة.

(24) الوثيقة A/HRC/45/31، الحاشية السفلية 17.

(25) الوثيقة A/HRC/46/55، الفقرة 82.

(26) الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 48، أي الإشارة إلى التعميم الصادر في 15 أيلول/سبتمبر 2021.

(27) الوثيقة A/HRC/45/31، الفقرة 32.

33- ونظراً للمعايير الجنسانية القائمة والممارسات التمييزية المتعلقة بالميراث[28]، كثيراً ما تسجل وثائق الملكية باسم أفراد الأسرة الذكور، مما يجعل المرأة ضعيفة بشكل خاص عند محاولتها ضمان الحيازة أو الحصول على حقوق الميراث. وتكافح النساء اللواتي احتُجز أزواجهن أو فُقدوا[29] للوصول إلى ممتلكات الأسرة، بما في ذلك عند الاستيلاء عليها أو تجميدها[30]، على الرغم من أنهن أصبحن المعيل الوحيد[31]. وفي الحالات النادرة التي تستفسر فيها النساء عن مصير أزواجهن المحتجزين أو يطلبن شهادة وفاة من السلطات المختصة، يتعرضن للمضايقة والإساءة اللفظية.

34- والعمليات الموصوفة أعلاه لحجز القوات الحكومية الممتلكات الخاصة قد ترقى إلى مستوى النهب، وهو ما يعد جريمة حرب. وفي المناطق التي توقفت فيها الأعمال العدائية، قد يرقى حجز الحكومة للممتلكات دون مراعاة الأصول القانونية أو التعويض عنها إلى حد انتهاك الحق في السكن والأرض والملكية.

## دال- استمرار انعدام الأمن في درعا

35- تجلى استمرار انعدام الأمن في جنوب الجمهورية العربية السورية في الهجوم الذي شنّه في 22 كانون الثاني/يناير أشخاص مجهولون بالأسلحة الخفيفة على نقطة تفتيش حكومية في المليحة الغربية في شرق درعا. وفي رد انتقامي محتمل، شنت القوات الحكومية هجوماً برياً، على الأرجح باستخدام قذائف الهاون، على بلدة الحراك القريبة، مما أدى إلى إصابة امرأتين وفتاة بجروح في منزلهن. وفي اليوم التالي، داهمت القوات الحكومية عدة منازل في البلدة، واعتقلت ستة رجال.

36- وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022، ألقي القبض على حوالي 150 شخصا، بما في ذلك من قبل فرع الأمن الجنائي في شرق درعا، وكان العديد منهم قد "تصالح" سابقاً مع الحكومة. وتشير التقارير إلى أن الاعتقالات استمرت لمدة تراوحت بين بضعة أيام وعدة أشهر، دون أي اتصال بالأسر أو المحامين. ولا يزال الكثير منهم في عداد المفقودين. ووُثقت أعمال التعذيب وسوء المعاملة، بما فيها تلك التي استهدفت النساء، وأعمال النهب أثناء الاعتقالات، مع تواصل التعذيب وسوء المعاملة بمجرد نقل الأفراد إلى مراكز الاحتجاز.

37- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أودت عمليات القتل بحياة أكثر من 100 شخص، وبلغت ذروتها في نيسان/أبريل 2022، وهو ما يشكل استمراراً لنمط استهداف أفراد المعارضة السابقين والقوات الموالية للحكومة من قبل أشخاص مجهولي الهوية يطلقون النار بالأسلحة الصغيرة من مركبات تكون في الغالب دراجات نارية[32].

38- وهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الحكومية، في هجومها على بلدة الحراك، لم تكن تقصد هدفاً عسكرياً محدداً، وهو ما قد يشكل جريمة حرب تتمثل في شن هجمات عشوائية تسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين[33]. وعمليات القتل المستهدف للمدنيين، إذا ارتكبتها الأطراف، ترقى إلى جريمة الحرب المتمثلة في القتل.

---

(28) القانون العام للأحوال الشخصية، المادة 268.

(29) الوثيقة A/HRC/42/51، الفقرة 92.

(30) A/HRC/40/70، الفقرات 80-82.

(31) انظر، على سبيل المثال، "إخطارات الوفاة في الجمهورية العربية السورية"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الفقرة 6، https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/DeathNotifications SyrianArabRepublic_Nov2018.docx.

(32) انظر A/HRC/49/77، الفقرة 33.

(33) انظر International Committee of the Red Cross (ICRC), study on customary international humanitarian law, rules 11, 12 and 156، وهي متاحة على https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/home.

## رابعاً- شمال غرب الجمهورية العربية السورية

39- في إدلب وغرب حلب، واصلت القوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، التي صنفتها الأمم المتحدة جماعة إرهابية، القصف المتبادل. وكثيراً ما ألحقت الهجمات التي تشنها القوات الموالية للحكومة، وإن كانت أقل كثافة من ذي قبل[34]، أضراراً بالبنية التحتية المدنية أو دمرتها، بما في ذلك الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل محطة المياه. وفي الهجمات الثمانية التي حققت فيها اللجنة (انظر المرفقين الثالث والرابع)، قُتل أو جُرح ما لا يقل عن 39 مدنياً. واستمرّت الظروف المعيشية في مخيمات المشردين في التدهور، واضطر العديدون إلى العودة إلى ديارهم في مناطق الخطوط الأمامية، حيث تواصل الأعمال العدائية تدمير المجتمعات المحلية.

40- وفي الوقت نفسه، تدخلت هيئة تحرير الشام في الحياة العامة وفي توفير الخدمات، بما في ذلك الوقود، مما أدّى إلى تفاقم معاناة المدنيين في ظل انتشار الفقر[35]. ومن خلال إضفاء طابع رسمي على القيود التي تحد من الحيز المدني، واصل التنظيم اعتقال الصحفيين والنشطاء وغيرهم من الأفراد الذين انتقدوا حكمه، وفقاً لنمط واضح سبق أن حددته اللجنة.

### ألف- الهجمات العشوائية والمباشرة التي تشنها القوات الموالية للحكومة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية

41- جرى توثيق عدة هجمات أثرت على الموارد الغذائية والمائية. وفي منتصف ليلة يوم 1 كانون الثاني/يناير، تسببت غارات جوية على مخيم مؤقت بالقرب من جسر الشغور، حيث استقرت مجموعة من الرعاة النازحين، في مقتل امرأة وفتاتين صغيرتين وفي إصابة ما لا يقل عن 10 آخرين، من بينهم 6 أطفال، بجروح. كما أسفر الهجوم عن مقتل نحو 100 رأس من الأغنام التي تعتبر مصدر الرزق الرئيسي للأسر النازحة. واتساقاً مع روايات الشهود، أكّدت المواد البصرية الأضرار التي لحقت الخيام وغرفة خرسانية عُثر فيها لاحقاً على جثتي ضحيتين. وأشارت الصور الساتلية إلى احتمال وجود هدف عسكري على بعد حوالي 170 متراً من المنطقة المتضررة.

42- وفي اليوم التالي، أي 2 كانون الثاني/يناير، تسببت غارات جوية، شُنّت حوالي الظهر، في تدمير جزء من محطة مياه أراشان، مما أدّى إلى إصابة شخص واحد وتوقف المحطة عن الخدمة، الأمر الذي أسفر عن قطع إمدادات المياه عن 000 225 ساكن على الأقل لمدة 20 يوماً تقريباً. والمرفق الذي كان معروفاً جيداً، يقع على تلة ويمكن التعرف عليه بسهولة. وأكّدت المواد البصرية الأضرار التي لحقت بالمباني الرئيسية التي تأوي معدات حيوية لتشغيل محطة المياه، وكذا التدمير الكامل لمبنى ثان كانت توجد فيه بعض الآلات. ولم يكن يُعرف وجود أي هدف عسكري بالقرب من المرفق.

43- وفي هجوم آخر، شُنّ في وقت مبكر من عصر يوم 3 كانون الثاني/يناير، أصابت غارات جوية مزرعة دواجن بثلاثة طوابق وأراض زراعية مجاورة تقع على مشارف كفر تخاريم. ونتيجة لذلك، أصيبت امرأة وابنها البالغ من العمر 8 سنوات بجروح. وحسب شهود العيان، فإن الغارة الأولى خلفت آثاراً في منطقة تبعد حوالي 50 متراً عن المزرعة، وكادت الغارة الجوية الثانية تدميرها وتسببت إلى جانب ذلك في مقتل 000 5 طير على الأقل. ولم تكن توجد أهداف عسكرية واضحة بالقرب من مزرعة الدواجن. وأكّدت المواد البصرية المتاحة ما لحق مزرعة الدواجن من دمار كبير ومحيطها من أضرار.

(34) نظر الوثيقة A/HRC/44/61، الفرع الخامس.

(35) الوثيقة A/HRC/43/57، الفقرة 33؛ والوثيقة A/HRC/44/61، الفقرتان 90-91؛ والوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 69.

44- ومؤخرا، شُـنت غارات جوية، صـباح يوم 12 أيار/مايو، على مزرعة دواجن أخرى بالقرب من بلدة بزابور، جبل الزاوية، مما أدّى إلى إصابة أحد المدنيين بجروح وتدمير المزرعة.

45- وتشير تقارير مراقبي الرحلات الجوية وبيانات التحليق التي حصلت عليها اللجنة إلى أن طائرة روسية واحدة على الأقل من الطائرات الثابتة الجناحين شوهدت في المناطق المتضررة لحظة تنفيذ هذه الهجمات. وهناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة، بمهاجمتها محطة مياه معروفة جيداً ومزارع دواجن، استهدفت عمداً أعيان لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة (انظر الفقرات 41-44 أعلاه)، وهو أمر محظور[36].

46- ووُثقت أيضاً الهجمات البرية التي أثرت على القرى الواقعة في الجبهة الأمامية، بما في ذلك معرة النعسان وعفص. وكان السكان قد عادوا إلى هذه القرى بعد وقف إطلاق النار في آذار/مارس 2020 بسبب الظروف المعيشية غير الملائمة في مخيمات النازحين في شمال البلاد. ومع ذلك، لم تدم فترة الهدوء طويلا، حيث تزايدت حوادث القصف تدريجيا، وكثيراً ما شوهدت الطائرات غير المأهولة تحلق فوق معرة النعسان. وأفاد الأشخاص المستجوبون بأنه لم تكن توجد أهداف عسكرية داخل القرى.

47- وفي وقت مبكر من عصر يوم 12 شباط/فبراير، تعرض فناء منزل سكني على مشارف معرة النعسان لهجوم بري أسفر عن مقتل أسرة مكونة من ستة أفراد، من بينهم طفلان صغيران وامرأتان، وعن جرح فتاتين أخريين. وروى شهود عيان كيف أصابت إحدى الذخائر الفناء، مما أسفر عن مقتل الأسرة التي كانت قد تجمعت خارج البيت لتناول شاي العصر.

48- وأكّدت المواد البصرية أن الآثار تتطابق مع استخدام قذيفة هاون، ربما من عيار 82 ملم، وهي جزء من نظام أسلحة مدفعية غير موجهة. وأفيد بأن الهجوم انطلق من بلدة مزناز، الواقعة على بعد 2,2 كيلومترين فقط من معرة النعسان عبر خط المواجهة، حيث معروف وجود القوات الحكومية. وهي تقع في مدى قذيفة هاون من عيار 82 ملم.

49- وفي وقت متأخر من صباح يوم 4 نيسان/أبريل، أسفر هجوم بري عن مقتل أربعة فتيان، تتراوح أعمارهم بين 12 و14 عاماً، وهم في طريقهم إلى مدرسة الأمل في منطقة سكنية في معرة النعسان. وروى المستجوبون أن صاروخاً أصاب الأطفال أمام منزل أحد الضحايا على طريق رئيسي يستخدمه أطفال المدارس يوميا. وتقع مدرسة الأمل، التي تستقبل حوالي 540 فتاة وفتى من الصف الأول إلى الصف التاسع، على بعد حوالي 500 متر من الموقع المتضرر.

50- وذكر المستجوبون أن الهجوم انطلق من بلدة مزناز، المعروفة بأنها خاضعة لسيطرة القوات الحكومية، وأن الطائرات غير المأهولة كثيراً ما شوهدت أثناء القصف، مما يوحي بأن القوات الحكومية كانت على علم بأن الطريق يستخدمه الأطفال بشكل منتظم.

51- وأشارت الصور الفوتوغرافية للبقايا إلى استخدام صاروخ مضاد للدبابات، مع نظام لتوجيه مدى الرؤية يسمح بتحديد الهدف المرئي وإطلاق النار عليه مباشرة. وأظهرت البيانات الطبوغرافية أن الارتفاع والمسافة بين خط المواجهة والموقع المتضرر كانا يسمحان للقوات الحكومية برؤية الهدف المحتمل قبل إطلاق النار عليه. ولم يشاهد أي هدف عسكري واضح بالقرب من الموقع المتضرر.

52- وفي ظهر يوم 27 شباط/فبراير، قُصِفت أيضاً سوق في بلدة عفاس القريبة مما تسبب في مقتل رجلين مدنيين وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. ويُزعم أنه أُطلقت ذخائر عبر خط المواجهة، من قرية الدوابر، شرق عفص، التي تُعرّف باحتضانها لقوات موالية للحكومة، بما في ذلك القوات الروسية والميليشيات

(36) انظر ICRC study, rule 54.

الإيرانية. كما توجد مواقع عسكرية تركية بالقرب منها. وروايات الشهود، وكذا عمليات تحليل الأضرار والمخلفات، أشارت إلى استخدام قذيفة هاون.

53- وفيما يتعلق بالحادث الفاضح المذكور أعلاه الذي أودى بحياة أربعة أطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة (انظر الفقرتين 49 و51 أعلاه)، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن الضحايا استُهدفوا مباشرة من قبل القوات الحكومية التي تكون قد ارتكبت من ثم جريمة حرب متمثلة في الهجوم على المدنيين[37]. والقصف المذكور أعلاه للمناطق السكنية، الذي تسبب في ضرب منزل وسوق وقتل العديد من المدنيين، ينطوي أيضاً على أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة ارتكبت جريمة حرب متمثلة في شن هجمات عشوائية على المناطق السكنية أسفرت عن خسائر في الأرواح أو إصابات في صفوف المدنيين[38].

54- وفي إطار تواصل الهجمات السابقة التي عطلت الأنشطة الاقتصادية[39]، أسفر قصف في منتصف صباح يوم 16 شباط/فبراير، عن مقتل ثلاثة رجال على الأقل وإصابة اثنين آخرين بجروح، بالإضافة إلى إلحاق أضرار جسيمة بمركبة مدنية ومزرعة، وتدمير شبه كلي لمستودع وقود يقع بالقرب بين بلدتي تارمارين والدانا وإجباره على التوقف عن الخدمة. والمواقع المتضررة تقع داخل منطقة يبلغ قطرها حوالي 500 متر، وبالقرب من الحقول الزراعية. وأصابت المنطقة ذخائر متعددة تتألف فيما يزعم من ذخائر مدفعية موجهة من نوع كراسنوبول. وأشارت التقارير التي تلقتها اللجنة إلى أن الذخائر أطلقها الفوج 46 من القوات العربية السورية المرابط في الريف الغربي من محافظة إدلب. كما شاهد أحد الأشخاص المستجوبين طائرة غير مأهولة، قبل الأحداث وبعدها.

55- وهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الحكومية، بمهاجمتها مستودعاً للوقود خلال أشهر الشتاء القاسية، ربما تكون قد أعاقت الوصول إلى الأعيان الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة.

## باء- انتهاكات هيئة تحرير الشام

56- حافظت هيئة تحرير الشام على سيطرتها على محافظة إدلب وأجزاء من غرب حلب من خلال سبعة مجالس محلية، بما في ذلك في المناطق التي توجد فيها مخيمات للنازحين.

57- وواصلت هيئة تحرير الشام أيضاً احتكار سوق الوقود وتوفير الخدمات الأخرى[40]. وكانت اللجنة قد أبلغت في وقت سابق عن كيفية فرض التنظيم رسوماً على الشركات المحلية، وهو بالتالي يستفيد أيضاً من الأنشطة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرته. ومع ارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية الأخرى بشكل كبير في جميع أنحاء البلد، مما أثر تأثيراً شديداً على شمال غرب الجمهورية العربية السورية، دأب المدنيون على جلب السلع الأساسية من المناطق المجاورة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وعند نقاط العبور، دأب أعضاء التنظيم على مصادرة أو تدمير هذه السلع واحتجاز الأفراد، بمن فيهم الأطفال، وضربهم. وفي 10 شباط/فبراير، وبالقرب من نقطة عبور قريبة من مخيم أطمة في دير بلوط، أطلق أفراد من التنظيم النار على امرأة كانت تجلب الوقود من شمال حلب إلى إدلب وقتلوها. وأثار إطلاق النار ردة فعل عنيفة بين سكان مخيم عتمة. وردّت هيئة تحرير الشام بالمدافع الرشاشة الثقيلة، مما أدى إلى إصابة صبي، واعتقلت صحفياً لتصويره الأحداث، وما لا يقل عن 10 رجال آخرين.

(37) انظر CRC study, rule 156.

(38) انظر CRC study, rules 11, 12 and 156.

(39) انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/48/70، الفقرات 53-62.

(40) الوثيقة A/HRC/43/57، الفقرة 33، والوثيقة A/HRC/44/61، الفقرتان 90-91؛ والوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 69؛ والوثيقة S/2021/68، الفقرة 16.

58- وسعت هيئة تحرير الشام أيضاً إلى تقييد الحريات الإعلامية والصحافة، وواصلت احتجاز الصحفيين والنشطاء أو غيرهم من الأفراد الذين يناهضون حكمها علناً. والتنظيم، من خلال مديريته للشؤون التنظيمية، فرض اتفاقات رسمية تقيد بعض أنشطة المشاريع التي تضطلع بها المنظمات المحلية، مما أدّى إلى سحب تمويلها ووقف أعمالها بين الفينة والأخرى[41]. وعلاوة على ذلك، تعرّضت المنظمات لضغوط لتنسيق أنشطتها وتواصلها العام مع مديرية التنظيم أو شعبته المعنيتين بالأمن العام. كما تلقى الناشطون والمنظمات المحلية تهديدات، مما دفع الكثيرين إلى وقف أنشطتهم. وواصل آخرون عملهم بشرط عدم انتقاد التنظيم لاحقاً.

59- وعلى نحو ما كان الحال في عفرين (انظر الفقرات 79-81 أدناه)، تأثرت المنظمات المعنية بمسألة العنف الجنساني أو على نطاق أوسع بالقضايا المتصلة بنوع الجنس، تأثراً غير متناسب، بطرق منها تعليق بعض أنشطتها، وحظر الأحداث التي تجمع النساء والرجال، وفرض الرقابة على أنشطة التوعية، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف الجنساني.

60- وهيئة تحرير الشام، في محاولتها للحد من الحيز المدني، قيّدت أيضاً حرية التعبير، لا سيما حرية تعبير النشطاء والصحفيين، بطرق منها الاحتجاز التعسفي دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وفي ظروف غير ملائمة[42]. وكثيراً ما احتجزت مديرية الأمن العام النشطاء والعاملين في وسائل الإعلام. وأثناء الاحتجاز، مُنع الأفراد من الحصول على الرعاية الطبية ولم يسمح لهم بالاتصال بأسرهم أو محاميهم. وأنشأت هيئة تحرير الشام خط اتصال للأسر من أجل الاستفسار عن أفرادها المحتجزين، لكن الأسر أفادت بأنها لم تبلّغ بمكان احتجاز الضحايا.

61- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تلقي تقارير عن مصادرة أعضاء هيئة تحرير الشام للممتلكات. وأشارت التقارير إلى أن الجماعة، من خلال الإدارة العامة للإسكان (المعروفة سابقاً بلجنة غنائم الحرب)، خُصصت ممتلكات الأفراد الغائبين لمقاتليها أو أجّرتها للأسر النازحة. ويُزعم أن التنظيم عيّن عدة وكلاء في جميع أنحاء المحافظة لجمع الإيجار وإدارة عقود الممتلكات وتحديد المنازل التي أخليت حديثاً في المنطقة. وقد صودرت بالأساس ممتلكات الأفراد النازحين الذين يُعتقد أنهم يدعمون الحكومة أو يعارضون هيئة تحرير الشام، بمن فيهم المسيحيون. وقد ترقى المصادرة الموصوفة للأملاك إلى جريمة الحرب المتمثلة في النهب. وحقوق ملكية النازحين محمية أيضاً تحديداً بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، ويجب أن تحترمها جميع الأطراف، دون تمييز[43].

# خامساً- شمال الجمهورية العربية السورية (باستثناء عين العرب)

## ألف- سير الأعمال العدائية

62- تصاعدت الأعمال العدائية بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022، مع وقوع عدة حوادث شملت القصف والهجمات باستخدام عبوات ناسفة مرتجلة. وإلى جانب قتل وجرح ما لا يقل عن 92 مدنياً في شمال حلب في الحوادث السبع التي حقّقت فيها اللجنة، أُلحق الضرر أو الدمار بمنازل المدنيين والمدارس والمساجد والمرافق الطبية والمباني الإدارية (انظر المرفق الثالث والمرفق الرابع، الفقرات 33-49).

(41) الوثيقة A/HRC/44/61، الفقرة 5.

(42) انظر المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 6 و7 و9 و19.

(43) انظر ICRC study, rule 133؛ والمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف.

63- وفي وقت مبكر من عصر يوم 2 شباط/فبراير، أُطلقت ثمانية صواريخ على الأقل من نظام قاذفة صواريخ متعددة من طراز BM-21 "غراد"، يوجد ربما في مكان غرب مدينة باب، مثل قاعدة رادار شعالة العسكرية التي تخضع لسيطرة الحكومة أو قرية النيربية التي تخضع لسيطرة القوات الكردية[44]. ولحق الضرر مواقع متعددة في باب، من بينها مناطق سكنية وسوقان ومسجد ومستشفى. وقُتل ما لا يقل عن ثمانية رجال وفتاة واحدة وأصيب 24 آخرون بجروح، من بينهم امرأتان، عندما سقط صاروخان على شارع للتسوق وبالقرب من مستشفى الميداني ومسجد النصر. وفي حادث آخر، وقع في 18 نيسان/أبريل، أصيب ثلاثة من رجال الإنقاذ بجروح بعد استدعائهم لمساعدة ضحايا حادث قصف أدى إلى إصابة رجل بجروح في وقت مبكر من اليوم بالقرب من الضفة الغربية لنهر الفرات (منطقة جرابلس). وأصدرت قوات سوريا الديمقراطية[45] بياناً نفت فيه مسؤوليتها عن الهجومين[46].

64- وقد تضمنت هذه الحوادث ربما جرائم حرب متمثلة في شن هجمات على مناطق مكتظة بالسكان، وشن هجمات عشوائية تسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين، وشن هجمات على المدنيين والعاملين في المجال الطبي.

65- وفي حادث آخر وقع في وقت متأخر من مساء يوم 1 حزيران/يونيه، قُتل مدنيان، أحدهما فتاة عمرها 10 سنوات تعاني من إعاقات جسدية، وأصيب ثلاثة آخرون بجروح في مخيم بابسقا حيث اندلع حريق إثر انفجار مستودع ذخيرة يسيطر عليه لواء فيلق الشام التابع للجيش الوطني السوري، ويقع بين عدة مخيمات للنازحين بالقرب من قرية بابسقا في منطقة باب الهوى[47]. وتذكّر شهود عيان كيف عُثر على جثة الطفلة المقتولة محترقة بالكامل، حيث لم تستطع الهروب من الحريق الذي اجتاح الخيمة التي كانت تعيش فيها. وقد يشكل وجود مستودعات للذخيرة على مقربة من مخيم للنازحين داخليا، بما يعرض المدنيين المقيمين بالقرب من هذه الأهداف العسكرية للأذى، انتهاكاً للجيش الوطني السوري لمبدأ التمييز[48].

66- وفي 15 حزيران/يونيه، قتل جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة عاملاً إنسانياً معروفاً في باب بينما كان يهم بتشغيل سيارته التي كانت متوقفة أمام منزله في منطقة مكتظة بالسكان. وهذه الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، حيثما نفذها أطراف في النزاع، قد تشكل جريمة حرب متمثلة في القتل، وقد ترقى أيضاً إلى مستوى شنّ هجمات عشوائية تسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين.

## باء- الاحتجاز التعسفي وظروف الاحتجاز، بما في ذلك الوفاة أثناء الاحتجاز

67- ركّز الجيش الوطني السوري أيضاً ممارسات الاحتجاز في المناطق الخاضعة لسيطرته[49]. كما أُبلغت اللجنة بأن عدداً من أفراد الجيش الوطني السوري صدرت في حقهم أحكام من محاكم عسكرية تابعة له أو يجري التحقيق معهم بتهم تشمل التعذيب والقتل والاغتصاب والاستيلاء على الممتلكات بين عامي 2018 و2022، في إطار الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات.

(44) الوثيقة A/HRC/46/51، الفقرة 56.

(45) انظر A/HRC/46/54، الفقرة 12.

(46) انظر SDF, Press release regarding the shelling on the Al-Bab City, 2 February 2022; and ANHA, "SDF: We did not target Jarablus"، 18 نيسان/أبريل 2022.

(47) الوثيقة A/HRC/42/51، الفقرة 16.

(48) انظر ICRC study, rules 23–24.

(49) انظر الوثيقة A/HRC/46/55، الفقرة 41.

68- وواصلت الشرطة العسكرية وألوية الجيش الوطني السوري اعتقال الأفراد الذين يزعم أن لهم صلات بوحدات حماية الشعب الكردية، بمن فيهم أولئك الذين جُنّدوا قسراً من قبل هذه الوحدات التابعة للإدارة الذاتية، أو بحكومة الجمهورية العربية السورية أو داعش. وذكر المستجوبون أن مثل هذه الاعتقالات ما فتئت تتزايد منذ عام 2021، في أعقاب تحقيقات أجرتها الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري في الدور المزعوم للأشخاص في دعم الإدارة الذاتية، سواء بصفة عسكرية أو مدنية، ورخصت بها المحاكم العسكرية في عفرين.

69- والعديد من المدنيين الأكراد الموجودين في المناطق التي باتت خاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري هم ضحايا مزدوجون. فبعد أن جندتهم وحدات حماية الشعب الكردية قسراً في البداية، بما في ذلك عندما كانوا أطفالاً، أو أن أجبرتهم الإدارة الذاتية الكردية على التواصل معها بعد سيطرتها على المنطقة حتى عام 2018، هم الآن موقوفون ومحتجزون من قبل الجيش الوطني السوري. وفي إحدى هذه الحالات، اعتقلت فرقة حمزة التابعة للجيش الوطني السوري (الفرقة 23)، في أوائل كانون الثاني/يناير، بالقرب من باب، عضواً سابقاً في وحدات حماية الشعب الكردية كان قد جُنّد قسرا. ولم تستطع الأسرة تحديد مكان الضحية إلا بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله، من خلال دفع رشاوى لنقله إلى سجن معراتة في عفرين الذي يخضع لسيطرة الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري[50].

70- وفي حين أبلغ الجيش الوطني السوري اللجنة بأن النظام القانوني القائم يحمي المدنيين حماية كاملة من انتهاك منع الاعتقال التعسفي وانتهاك الحق في محاكمة عادلة (بما في ذلك الحصول على المشورة القانونية والاتصال بالأسرة)، أفاد المستجوبون بأنه جرى احتجاز الأشخاص الذين اعتقلتهم الفصائل وأفراد الجيش الوطني السوري احتجازاً تاماً لفترات تتراوح بين شهر واحد وثلاث سنوات؛ وحرمان أفراد الأسر من المعلومات المتعلقة بأماكن وجود المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون الذين نُقلوا إلى تركيا[51]؛ وتهديد أو اعتقال أفراد الأسر الذين يسعون للحصول على معلومات عن مصير أو مكان وجود أحد أحبائهم؛ وعدم إبلاغ المحتجزين بأسباب اعتقالهم وعدم السماح لهم بالحصول على تمثيل قانوني؛ وعدم السماح للمعتقلين بالاتصال بأقاربهم إلا بعد أن يدفع أقاربهم رشاوى أو يمارسوا ضغوطاً على أفراد الجيش الوطني السوري، ومن ثم ينقل المعتقلون إلى السجون المركزية، مثل سجن معراتة. ولقد تمكن المحتجزون أخيراً من المثول أمام القضاء، بما في ذلك المحكمة العسكرية في عفرين، بعد تنفيذ عمليات النقل هذه.

71- وتحدث أفراد الأسر الذين نجحوا أخيراً في زيارة أقاربهم في سجن معراتة عن معاينتهم لآثار الضرب المبرح على أجسادهم.

72- كما جُمّعت روايات جديدة ذات مصداقية من الناجين الذكور والإناث، بمن فيهم القصّر، عن الضرب وغيره من أشكال التعذيب على أيدي أفراد الجيش الوطني السوري، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي وقعت في مراكز احتجاز مؤقتة بين عامي 2018 و2021. ووصفت امرأة، وهي محتجزة سابقة، كيف تعرّضت للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في عام 2018 أثناء استجوابها من قبل أفراد يرتدون الزي التركي ويتحدثون باللغة التركية.

73- وأدى التعذيب الشديد وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي ارتكبها أفراد من الجيش الوطني السوري إلى وفاة عدد من المعتقلين. ووصف أحد المستجوبين كيف اعتقل لواء فيلق الشام في 24 شباط/فبراير أحد أفراد قبيلة عربية في عفرين، واقتاده إلى موقع عسكري متقدم خاضع لسيطرته حيث تعرض

(50) تحتجز شقيقة الضحية، وهي موظفة سابقة في الإدارة الذاتية، منذ أيار/مايو 2022، بعد اعتقالها عند نقطة تفتيش تابعة للشرطة العسكرية للجيش السوري الوطني بالقرب من عفرين.

(51) الوثيقة A/HRC/45/31، الفقرة 57.

للضرب حتى الموت. وأصدرت الجماعة بياناً تعترف فيه بمسؤوليتها عن وفاته نتيجة للتعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه، وأعلنت عن اعتقال الجناة المزعومين الذين عرضتهم على القضاء العسكري.

74- وفي حالة أخرى، أُفرج عن رجل احتجزته كتيبة من الجيش الوطني السوري لفترة وجيزة وعلى كل جسده آثار الضرب المبرح؛ وقد توفي بعد ذلك بوقت قصير.

75- ولدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن عناصر من الجيش الوطني السوري حرمت أشخاصاً من حريتهم تعسفا. وكانت بعض الحالات بمثابة حالات اختفاء قسري. وانسجاماً مع نمط راسخ، ربما تكون عناصر من الجيش الوطني السوري قد ارتكبت أعمال تعذيب ومعاملة قاسية واعتداءات على الكرامة الشخصية، بطرق منها أشكال العنف الجنسي، التي تمثل جرائم حرب. وأحياناً، أدّت المعاملة التي تعرض لها المحتجزون إلى وفاتهم، وهو ما قد يشكل جريمة قتل وبالتالي جريمة حرب أيضاً.

## جيم- التدابير المؤثرة على حقوق الملكية

76- كثيراً ما نفذت كتائب من الجيش الوطني السوري عمليات اعتقال واحتجاز للأفراد بالتزامن مع الاستيلاء على الممتلكات، بما فيها الأراضي الزراعية، مما أجبر العديد من الناس في نهاية المطاف على مغادرة المنطقة ومواصلة عدم السماح لهم بالعودة. وعلى الرغم من إبلاغ البعض عن حالات لاسترداد الممتلكات، فإن كثيرين آخرين ما زالوا غير قادرين على استعادة منازلهم وأراضيهم. وأوضح رجل نازح من أصل إيزيدي أنه تعذر عليه وعائلته العودة لأنه لا يستطيع الوصول إلى منزله وأرضه بعد احتلالهما في عام 2019 وفرار الأسرة من الأعمال العدائية خلال عملية نبع السلام[52]. وتحدث آخرون عن حالات حرمان مماثلة من الوصول إلى ممتلكاتهم، بعد سنوات من فرارهم، وأعربوا عن ترددهم عموما، بسبب الخوف من الاعتقال والاحتجاز، في المطالبة بممتلكاتهم مرة أخرى. ووصف المستجوبون كيف تعرّضوا للتهديد بالاعتقال أو أجبروا على سحب الشكاوى التي قدموها إلى مختلف لجان التظلم المحلية غير الرسمية المؤلّفة من أفراد يمثلون كيانات دينية وقبلية والجيش الوطني السوري[53]، بشأن الابتزاز والاستيلاء على الممتلكات وفرض الرسوم، بما في ذلك بسبب خطر التعرض لانتقام كتائب الجيش الوطني السوري التي قُدمت شكاوى ضد أعضائها، لأن هذه الكتائب نفسها كانت معنية بعملية الشكوى والاسترداد. ونظراً لعدم المساواة القائمة بالفعل بين الجنسين، تواجه المرأة تحديات إضافية وتتردد في التماس الانتصاف من هذه اللجان الذكورية عن الانتهاكات المتصلة بالممتلكات. وتعرضت امرأة توفي زوجها لضغوط من أجل ترك منزلها لأسرة أخرى، بسبب وصمة العار المرتبطة بالعيش بمفردها في منزل الأسرة، غير أنها لم تقدم شكوى لخوفها من الترهيب وتوقعها نتيجة غير مُرضية.

77- ومصادرة الممتلكات الخاصة من قبل أطراف النزاع ترقى إلى حد النهب، الذي هو جريمة حرب[54]، وتُحظر على أي حال عند ارتكابها على أسس تمييزية.

78- وفي قرية الداودية (رأس العين)، الواقعة على بعد أقل من 10 كيلومترات من الخطوط الأمامية النشطة حيث اشتدّ القتال مؤخراً بين قوات سوريا الديمقراطية وتركيا والجيش الوطني السوري، واصلت كتائب الجيش الوطني السوري والقوات البرية التركية استخدام الممتلكات المدنية لأغراض عسكرية[55]. وأكّدت صور ساتلية مؤخراً وجود قاعدة عسكرية تركية داخل القرية، بما في ذلك احتمال توسيع المنشأة

(52) الوثيقة A/HRC/43/57، الفقرة 12.

(53) المرجع نفسه، الفقرة 41، والوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 91.

(54) انظر ICRC study, rule 52.

(55) الوثيقة A/HRC/45/31، الفقرة 51، المرفق الثاني.

نحو الشمال (المرفق السادس). ومُنع السكان الأكراد من العودة إلى الداودية منذ عام 2020 على الأقل، ودُمّرت المنازل[56]. ومنذ ذلك الوقت، تعذّر عليهم أيضاً استغلال الأراضي الزراعية المجاورة، ورُفضت حتى الآن طلباتهم الحصول على تعويض. وعدم دفع القوات التركية تعويضاً عن الممتلكات الخاصة المستولى عليها قد يشكّل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي[57].

### دال- القيود على الحريات الأساسية

79- قيّد أفراد الجيش الوطني السوري، بما في ذلك الشرطة العسكرية، حرية التعبير والتجمع أيضاً في عدة مناطق في حلب. وقد استُهدف ناشطون في مجال حقوق المرأة، ذكوراً وإناثاً، على وجه التحديد بالعنف والتهديد بالعنف من قبل أفراد الجيش الوطني السوري والشخصيات الدينية الرسمية عند محاولتهم الانخراط في الحياة العامة، مما قوض قدرتهم على المشاركة والمساهمة بشكل هادف في مجتمعاتهم[58].

80- وبعض النشطاء في مجال حقوق المرأة، خوفاً على سلامتهم، تجنبوا التحدث علناً عن عملهم أو انسحبوا من المنظمات المحلية التي تدافع عن المساواة بين الجنسين. وقد تأثرت الناشطات من أصل كردي بشكل خاص، حيث توقف بعضهن عن المشاركة في الحياة العامة لأنهن يخشين أيضاً الاعتقال والاحتجاز من قبل الجيش الوطني السوري (انظر الفرع باء أعلاه)[59]. وبناء عليه، فإن المنظمات العاملة في مجال العنف الجنساني، والتي تقدم، على سبيل المثال، المساعدة القانونية أو الحماية، معزولة للغاية. وإضافة إلى الوصم الاجتماعي المرتبط بالعنف الجنسي، لا توجد ملاجئ لإيواء الناجيات، اللواتي يترددن أيضاً في التماس الانتصاف أمام لجان التظلم الذكورية المشار إليها أعلاه بسبب عدم فعاليتها.

81- وفيما يتعلق بالانتهاكات المحددة في هذا التقرير، تلاحظ اللجنة أن تركيا تتحمل قدر الإمكان، في المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية، مسؤولية ضمان النظام العام والسلامة العامة وتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال. وتظل تركيا ملزمة بالالتزامات الواجبة التطبيق فيما يتعلق بحقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين في هذه الأراضي[60].

## سادساً- شمال شرق الجمهورية العربية السورية

### ألف- سير الأعمال العدائية

82- ظل السكان في شمال شرق البلد يعانون من انعدام الأمن والأعمال العدائية على طول الخطوط الأمامية، في منطقتي تنفيذ عمليتي نبع السلام ودرع الفرات، وعلى طول الحدود التركية (انظر المرفق الثاني). وفي ضوء تزايد هجمات داعش، بما في ذلك هجوم 20 كانون الثاني/يناير على سجن الصناعة، واصلت قوات سوريا الديمقراطية وأسايش ملاحقة خلايا داعش في عمليات تمشيط شملت مدينة الحسكة والمناطق الريفية المحيطة بها، وأحياناً بالتعاون مع قوات التحالف.

(56) المرجع نفسه.

(57) الاتفاقية (الرابعة) المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، المادة 52، ومرفقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907، لاهاي، 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907.

(58) سبق للجنة أن أبلغت عن الجهود التي بذلتها الجماعات المسلحة ذات الأيديولوجيات المتطرفة لإبعاد المرأة عن الحياة العامة؛ انظر على سبيل المثال الوثيقة A/HRC/43/57، الفقرات 88-90.

(59) انظر أيضاً A/HRC/43/57، الفقرات 88-90.

(60) الوثيقة A/HRC/45/31، الفقرات 67-69.

83- وفي سياق توغل تركي محتمل في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، استمر القتال في عدة مناطق، بما في ذلك في أبو راسين وحولها في محافظة الحسكة[61]. ووقع قصف متبادل ومتكرر بالقنابل بين الجيش الوطني السوري والقوات التركية وقوات سوريا الديمقراطية، وما فتئ يزداد استخدام الطائرات التركية غير المأهولة.

84- ومن بين الحوادث المذكورة أعلاه، وثّقت اللجنة ثلاث هجمات قصف وغارة بطائرة غير مأهولة (انظر المرفقين الثالث والرابع). فعلى سبيل المثال، وفي ساعات ظهر يوم 8 كانون الثاني/يناير، قُصفت ثلاثة مواقع في وسط عين العرب في وقت واحد، وكذا قرى تقع شرق عين العرب على طول الحدود التركية. وقُتل أحد المدنيين وجرح 12 آخرون (4 رجال و5 نساء و3 أطفال)، من بينهم طفل يبلغ من العمر 4 سنوات فقد ساقه. كما لحقت أضرار جسيمة بالممتلكات المدنية، وقد شمل ذلك سوقاً ومرافق لإنتاج الأغذية. وتشير الصور الفوتوغرافية لبقايا إحدى القرى التي أصيب فيها مدنيون إلى استخدام قذائف هاون غير موجهة من عيار 120 ملم، والتي ربما أُطلقت من تركيا، بالنظر إلى مدى السلاح[62]. وهناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن استخدام الأسلحة المتفجرة غير الموجهة لضرب المناطق الحضرية والقرى يشكل جريمة حرب متمثلة في شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل وإصابة مدنيين.

85- وفي مثال آخر، وارتباطاً بالنتائج السابقة[63]، سقطت غارة نفذتها طائرة تركية غير مأهولة في 24 شباط/فبراير على الطريق بين عامودا والقامشلي، وكانت تستهدف ربما نقطة تفتيش أو مركبة عسكرية قريبة، بمحاذاة حافلة مدنية كانت على الطريق. وأصيبت ثلاث نساء على الأقل ورجل واحد كانوا على متن الحافلة، وجميعهم مدنيون. وتشير الصور الفوتوغرافية للبقايا التي تم فحصها إلى استخدام صاروخ تركي الصنع (من نوع MAM-L) في الهجوم. ولأنه كان ينبغي ملاحظة وجود حافلة مدنية وقت الهجوم باستخدام طائرة غير مأهولة، فإن القوات المسلحة التركية فشلت في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عند تنفيذ هذا الهجوم.

86- ويعتبر سجن الصناعة العسكري، الواقع جنوب شرقي مدينة الحسكة، أكبر سجن يحتجز فيه أشخاص يشتبه في أنهم مقاتلون سابقون في داعش وأفراد آخرون يُدعى أنهم يرتبطون بالجماعة في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وكانت قوات سوريا الديمقراطية قد احتجزت هناك حوالي 000 4 فرداً من الذكور، بمن فيهم حوالي 700 صبي من جنسيات متعددة (أغلبهم من العراقيين والسوريين)، عند تنفيذ هجوم 20 كانون الثاني/يناير (انظر المرفق الخامس).

87- وأدّى الهجوم الذي شنه داعش إلى تمرد في السجن وفرار عدد غير معروف من مقاتلي داعش ومعتقليها إلى مناطق سكنية محيطة بالسجن، حيث أعقبت ذلك أعمال قتال. وبحلول 23 كانون الثاني/يناير، كان حوالي 000 6 مدني قد فروا من أحياء الزهور والتقدم/شرق غويران. وفي نهاية المطاف، نجح هجوم مضاد، أطلق عليه اسم "مطرقة الشعب"، وشنته قوات سوريا الديمقراطية بدعم بري من قوات الولايات المتحدة الأمريكية ودعم جوي من التحالف الدولي ضد داعش، في استعادة السيطرة الكاملة على السجن والمناطق المجاورة له في 30 كانون الثاني/يناير[64]. وبالإضافة إلى مجمع السجون، تضررت العديد من المرافق المدنية

(61) انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 97.

(62) في اليوم نفسه، أعلنت وزارة الدفاع التركية أنها شنّت هجوماً "لتحييد الإرهابيين"، على الرغم من أن الموقع لم يكن واضحاً، انظر وزارة الدفاع الوطني التركية (@tcsavunma)، متاح على https://twitter.com/tcsavunma/status/1479902333387649024.

(63) الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 99.

(64) انظر www.inherentresolve.mil/Home/Article/2908322/desperate-attacks-make-daesh-weaker-coalition/.

بالغارات الجوية والعنف الشديد، بطرق منها استخدام دبابات T-62 من قبل قوات سوريا الديمقراطية واستخدام الطائرات المقاتلة F-16 ومروحيات الأباتشي ومركبات برادلي القتالية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت جل الأحياء المحيطة بالسجن اشتباكات. وأكّدت الصور الساتلية وقوع أضرار أو دمار في 40 مبنى مدنياً في الأحياء المجاورة للسجن، بما في ذلك باستخدام جرافات عسكرية.

88- وروى شهود أنهم عاينوا وضع جثث المحتجزين بالعشرات في شاحنة ونقلها نحو الصحراء، وكذا جثث أطفال قتلى يرتدون ملابس السجن. وأفادت قوات سوريا الديمقراطية بأن حوالي 500 شخص لقوا حتفهم، من بينهم حوالي 120 موظفاً بالسجون وعضواً من قوات سوريا الديمقراطية، و374 "معتقلاً ومقاتلاً من إرهابيي داعش" وأربعة مدنيين[65]. وأعلن تنظيم داعش في بيان مسؤوليته عن مقتل أكثر من 200 موظف بالسجون. وأكّدت عدة مصادر مقتل موظفين داخل السجن على يد داعش وتشويه جثثهم. وقال رجل يبحث عن قريب كان يعمل حارساً في سجن الصناعة: "قضيت ثلاثة أيام أبحث في جثث مشوهة للتعرف عليه. وكان بعضها محروقا، وبعضها الآخر دون رأس أو أيد أو أقدام. لقد كانت تجربة فظيعة".

89- وهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن داعش ارتكب جريمة حرب بقتل موظفي السجن عمداً، بما في ذلك قطع الرؤوس وتشويه الجثث، وقتل المدنيين في المناطق السكنية. ويحظر القانون الإنساني الدولي تشويه الجثث، وهي ممارسة قد ترقى إلى جريمة حرب[66].

90- وفي حين لجأ مقاتلو داعش إلى المناطق السكنية، بما عرض المدنيين للمخاطر، وشكل ربما انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، تسببت قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي ضد داعش في تدمير جزء كبير من الممتلكات المدنية خلال العملية[67]. ولم تتلق الأسر بعدُ أي مساعدة لإعادة بناء وإصلاح ممتلكاتها المتضررة أو أي تعويض عنها.

91- وعلاوة على ذلك، فإن احتجاز مئات الأطفال وانتهاك أبسط حقوقهم الأساسية داخل مرفق عسكري يحتمل أن يتعرض للهجوم قد يرقى إلى عدم اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة[68]. ولم يتم بعدُ تحديد عدد القتلى في صفوف الأطفال.

## باء- السلب التعسفي للحرية، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري

92- لا يزال أكثر من 10 000 شخص يشتبه في أنهم مقاتلون في داعش ورجال آخرون يُدعى ارتباطهم بالجماعة محتجزين في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، مع منع الاتصال في الكثير من الحالات[69]. ويشمل ذلك ما يصل إلى 1 000 محتجز اعتقلوا وهم أطفال، رغم أن بعضهم قد بلغ من العمر 18 عاماً منذ ذلك الحين. ولا يملك المحتجزون الأجانب، وكثير منهم عراقيون، أي سبيل للانتصاف القانوني[70].

93- وبعض هؤلاء المحتجزين الأجانب لم يكن لديهم أي اتصال خارجي بأسرهم أو مستشاريهم القانونيين، باستثناء الرسائل التي تنقلها بشكل متفرق، في أحسن الأحوال، الجهات الفاعلة في المجال

(65) انظر https://sdf-press.com/en/2022/01/the-sdf-general-command-statement-regarding-the-last-terrorist-attack-on-al-sinaa-prison-by-daesh/.

(66) انظر ICRC study, rule 113.

(67) انظر ICRC study, rule 15 and 23.

(68) انظر ICRC study, rule 135؛ واتفاقية حقوق الطفل، الفقرة 4 من المادة 38.

(69) الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 108.

(70) الوثيقة A/HRC/45/31، الفقرة 77؛ والوثيقة A/HRC/48/70، الفقرة 109؛ والوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 109؛ انظر أيضاً وكالة نورث بريس، "Trial of ISIS detainees under discussion with global collation – AANES" 23 حزيران/يونيه 2022، متاح على الرابط الإلكتروني https://npasyria.com/en/79449/.

الإنساني. وتلقت إحدى الأسر رسالة في أيار/مايو 2022، مؤرخة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، يشير فيها المحتجز إلى أنه علم "بظهور مرض جديد يسمى كوفيد-19 ... وله تأثير كبير على العالم".

94- وعلاوة على ذلك، أفادت الأسر التي تعتقد أن أقاربها المفقودين، الذين اختطفهم داعش في البداية، يحتجزون ربما لدى قوات سوريا الديمقراطية بأن الإدارة الذاتية ترفض تأكيد أو نفي احتجاز أفرادها المفقودين.

95- ويحتجز ما يصل إلى 000 1 شخص اعتقلوا وهم أطفال، على الرغم من أن بعضهم بلغ من العمر 18 عاماً منذ ذلك الحين، في ما لا يقل عن 10 مراكز احتجاز[71]، بما فيها مركزان للاحتجاز العسكري – سجن الصناعة في مدينة الحسكة وسجن علايا في القامشلي – اللذان تديرهما قوات سوريا الديمقراطية. ومعظم المعتقلين عراقيون وسوريون، لكن بينهم أفراد يمثلون 20 جنسية أخرى. وأفادت المصادر بأن الإدارة الذاتية تهدف إلى بناء 15 إلى 16 مركزاً جديداً لاحتجاز ("إعادة تأهيل") الفتيان العراقيين وغيرهم من الفتيان غير السوريين، في انتظار إعادتهم إلى أوطانهم.

96- والفتيان المحتجزون الذين يعانون من أمراض عقلية وسوء التغذية والسلّ كانوا يحتجزون في أماكن مكتظة، دون الحصول على الرعاية الطبية الكافية[72]. وبحلول أيار/مايو، كان العديد من الفتيان الجرحى لا يزالون بحاجة إلى العلاج الطبي الأساسي، بما في ذلك من الإصابات التي تعرضوا لها أثناء الهجوم على سجن الصناعة في كانون الثاني/يناير. وفي منتصف تموز/يوليه، أُبلغ عن وفاة مراهق أسترالي[73]. ولا تزال التحقيقات جارية في هذا الصدد.

97- ولا يزال نحو 000 58 شخص، بمن فيهم ما يقرب 000 17 امرأة و000 37 طفل، محتجزين بشكل غير قانوني في مخيمي الهول وروج[74]. وأكثر من 000 17 طفل عراقيون. وبسبب جائحة كوفيد-19 والانهيار الاقتصادي في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، تدهورت الأوضاع الإنسانية في المخيمات. فعملية التزويد بالمياه غير منتظمة؛ ومرافق الإصحاح غير كافية؛ والتغذية والرعاية الصحية والمرافق السكنية الملائمة منعدمة؛ والخيام في المخيمات تحتاج إلى إصلاح ما أفسدته عناصر الطبيعة على مر السنوات. وفي بعض المناطق، تشترك 10 أسر في مرحاض واحد. ولا يزال يمثل بقاء الأطفال على قيد الحياة صراعاً يومياً.

98- ويتفاقم انعدام الأمن في مخيم الهول. واللجنة على علم بحصول ما لا يقل عن 26 جريمة قتل بين 1 كانون الثاني/يناير و19 تموز/يوليه، بما في ذلك قتل ممرض من الهلال الأحمر الكردي رمياً بالرصاص (وقد حُددت هوية ما لا يقل عن 9 رجال و13 امرأة). وتعرض طبيب يعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للطعن لكنه نجا من الموت. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات دامية في المخيم، بما في ذلك بين قوات الأمن الداخلي وسكان المخيم في 7 شباط/فبراير، وبين قوات الأمن الداخلي وأعضاء من تنظيم داعش في 28 آذار/مارس، مما أسفر عن مقتل 3 مدنيين وإصابة ما لا يقل عن 13 آخرين، من بينهم 5 أطفال. وفي بعض الأحيان، أدّى انعدام الأمن إلى عمليات إغلاق مؤقتة للمخيمات وتعليق المساعدات الإنسانية لسكانها. وحالة الأطفال في المخيمات تثير قلقاً بالغاً. وهم يحرمون من الرعاية الصحية الكافية ومن إمكانية التعليم، ويعاني العديد منهم من الصدمة بسبب العنف داخل المخيم. ويواجه الفتيان الصغار في المخيمات خطر نقلهم إلى مراكز الاحتجاز العسكرية إلى جانب أشخاص مشتبه في أنهم مقاتلون سابقون في داعش بمجرد بلوغهم سن البلوغ، وخضوعهم للاحتجاز إلى أجل غير مسمى دون اللجوء إلى القضاء. وعشرات الفتيان ممن تتراوح

(71) لا تعرف اللجنة جميع الأماكن، ولكن تفيد التقارير بأن هذه المواقع تشمل سجن الصناعة الذي يضم أكبر عدد من الأطفال، وكذا سجن علايا وسجن ديريك للنساء (بالمالكية)، ومركزي هلات والحوري؛ انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 108؛ والوثيقة A/HRC/48/70، الفقرة 108.

(72) انظر الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 108.

(73) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "UN experts appalled by death of young Australian boy in Syrian detention facility"، 25 تموز/يوليه 2022.

(74) الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 109.

أعمارهم بين 10 سنوات و12 سنة ويحتجزون في ملحق مخيم الهول مفصولون عن أمهاتهم، ووُضع بعضهم في الاحتجاز العسكري مع رجال بالغين.

99- ونتيجة للظروف السائدة في المخيمات، توفي عدد من الأفراد، بمن فيهم نساء بالغات. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، توفيت امرأة فرنسية، وهي أم لابنة تبلغ من العمر 6 سنوات، في مخيم روج بسبب مضاعفات مرض السكري الناجمة عن نقص الرعاية الطبية الكافية. وهناك نساء أخريات، بمن فيهن نساء من أستراليا وكندا، يعانين من مشاكل صحية خطيرة بل ومهددة للحياة، وهن غير قادرات على الحصول على الرعاية الطبية اللازمة.

100- وتثني اللجنة على البلدان التي أعادت مواطنيها، من النساء والأطفال، إلى بلدهم منذ بداية عام 2022 (انظر المرفق السابع) وتحثها على مواصلة هذه الجهود[75].

101- وهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات سوريا الديمقراطية تنتهك الالتزام بمعاملة جميع الأفراد الذين لا يشاركون – أو توقفوا عن المشاركة – في الأعمال العدائية معاملة إنسانية، وكذلك حقوق الإجراءات القانونية الواجبة، عند احتجاز مقاتلي داعش المشتبه بهم مع منع الاتصال ودون الحصول على الرعاية الصحية الكافية[76]. وفي بعض الحالات، قد تكون قوات سوريا الديمقراطية ارتكبت أعمالاً ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري.

102- ويُحتجز مئات الأطفال في مراكز احتجاز تديرها قوات سوريا الديمقراطية، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولمصالحهم الفضلى. وعلاوة على ذلك، قرار نقل الفتيان من الاحتجاز في مخيم الهول إلى الاحتجاز العسكري ومرافق أخرى، والذي يتم فيما يبدو على أساس نوع جنسهم وسنهم فقط، ودون مراعاة لوضعهم كأطفال، ودون أي أسباب أمنية قاهرة واضحة، يتناقض في حد ذاته مع القانون الإنساني الدولي ويرقى أيضاً إلى مستوى التمييز على أساس نوع الجنس[77]. وفي الوقت الذي يساهم نقل الأطفال إلى ما يسمى بمراكز "إعادة التأهيل" في تحسين حياتهم اليومية، فإنه لا يصحّح احتجازهم غير القانوني.

103- ولا يمكن تبرير استمرار الاعتقال الشامل لنحو 000 58 فرد في مخيمي الهول وروج، الذي يرقى إلى مستوى السلب غير القانوني للحرية. ويحرم أطفال هذه المجموعة البالغ عددهم 000 37 طفل من أبسط حقوقهم الأساسية كأطفال[78]. وهناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الظروف السائدة في كلا المخيمين قد ترقى إلى مستوى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، ويزيد من تفاقمها تدهور الحالة الأمنية داخل المخيمين وما يتصل بذلك من مخاطر متزايدة يتعرض لها المعتقلون[79]. كما يجب على قوات

(75) انظر أيضاً OHCHR, “Syria: UN experts urge 57 States to repatriate women and children from squalid camps.

(76) المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع.

(77) المرجع نفسه.

(78) انظر ICRC study, rules 118 and 135؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادتان 3 و37(ب).

(79) انظر الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 113. تجدر الإشارة إلى أن لجنة حقوق الطفل خلصت في شباط/فبراير 2022 إلى أن فشل فرنسا في إعادة الأطفال الفرنسيين الذين احتجزوا لعدة سنوات في المخيمات السورية في ظروف تهدد حياتهم ينتهك حقهم في الحياة، وكذلك حقهم في عدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وخلصت اللجنة إلى أن فرنسا ملزمة – ولديها السلطة – باتخاذ إجراءات إيجابية، وبالتالي إعادة الأطفال إلى أوطانهم، لحمايتهم من خطر وشيك على حياتهم ومن انتهاك فعلي لحقهم في عدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية والمهينة (CRC/C/89/DR/77/2019-CRC/C/89/DR/79/2019-CRC/C/89/D/109/2019). على الرغم من أن فرنسا لم تشر إلى قرار اللجنة في البيانات الرسمية، قامت، في 5 تموز/يوليه، بإعادة 35 طفلاً و16 أما من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى وطنهم. انظر https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/syria/news/article/repatriation-of-children-and-mothers-from-north-east-syria-05-jul-2022.

سـوريا الديمقراطية اتخاذ المزيد من الخطوات لمنع عمليات القتل داخل المخيمات والتحقيق فيها[80]. وفي بعض الحالات، لا سيما عندما يكون هناك نقص في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية، قد لا يرقى ذلك إلى مستوى انتهاك الحق في الصحة فحسب، بل أيضاً إلى انتهاك الحق في السلامة البدنية والحياة – نظراً للخطر الوشيك الذي يتهدد، فيما رُوي، حياة بعض النساء المعتقلات.

## جيم- تقييد الحريات الأساسية

104- في ظل التوترات بين الأكراد، تعرضت الفعاليات الصحفية ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية للتوقيف أو الاعتداء، إما من قبل الإدارة الذاتية أو من قبل أفراد مجهولي الهوية، أو جرى تقييد عملها.

105- وفي 5 شباط/فبراير، علقت إدارة وسائط الإعلام التابعة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية ترخيص شبكة روداو الإعلامية، متهمة إياها بالتضليل والتحريض على الكراهية، مما أدى إلى الإغلاق الفوري لمكاتبها في الجمهورية العربية السورية. وجاء ذلك في أعقاب الحرق العمد لمكاتبها في أيلول/سبتمبر 2021 واعتقال صحفييها لفترة وجيزة في كانون الأول/ديسمبر 2021[81]. وكان ترخيص روداو قد ألغي مرة واحدة في السابق، بين عامي 2014 و2018. وكانت شبكة روداو الإعلامية تقدم تقارير عن الاحتجاجات ضد الإدارة الذاتية في شمال شرق الجمهورية العربية السورية.

106- وعلاوة على ذلك، أصدرت الإدارة الإعلامية للإدارة الذاتية، في منتصف آذار/مارس، قراراً شفهياً يقضي بأنه بات من الضروري للصحفيين الراغبين في تغطية الأحداث في المنطقة الانضمام إلى اتحاد الإعلام الحر (Yekîtiya Ragihandina Azad)، بزعم تطبيق قانون الإعلام الجديد رقم 3 لعام 2021 الذي أقرّه المجلس العام للإدارة الذاتية في 18 أيار/مايو 2021. وهذا يثير مخاوف بشأن التأثير المحتمل للقرار على استقلال العاملين في مجال الإعلام.

107- وفي شباط/فبراير، اختُطف صحفيان على الأقل من قبل أشخاص مجهولي الهوية، وقد أُبلغ عن ذلك في إطار تقارير تتعلق بحوادث أخرى مماثلة. واحتُجز أحدهم لمدة شهرين، بما في ذلك الاحتجاز مع منع الاتصال، وذلك في مرفق احتجاز سري على ما يبدو.

108- وتعرّضت مكاتب الفرع السوري للحزب الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني الكردي وحزب يكيتي الكردستاني في الدرباسية والمالكية وعين العرب ومدينة الحسكة وتل تمر للهجوم في الفترة من 18 إلى 21 نيسان/أبريل 2022. وأُضرمت النيران في ما مجموعه سبعة مبان مختلفة للحزب، وأُجبر مهاجمون مجهولون، في إحدى المرات، موظفي الحزب على الخروج من المكتب تحت تهديد السلاح.

109- وهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات سوريا الديمقراطية قيّدت حرية التعبير للصحفيين دون مبرر، بما في ذلك إلغاء التراخيص الذي أدى إلى إغلاق وسيلة إعلامية، وغيرها من التدابير التي تؤثر على الصحافة المستقلة.

(80) المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949؛ وICRC study, rule 118؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6.

(81) انظر الوثيقة A/HRC/49/77، الفقرة 105.

## سابعاً- التوصيات

110- تكرر اللجنة توصياتها السابقة، وبوجه خاص تدعو جميع أطراف النزاع إلى ما يلي:

(أ) احترام القانون الدولي، والكف بوجه خاص عن جميع الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما الهجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من الإضرار بالسكان المدنيين؛

(ب) إجراء تحقيقات مستقلّة ونزيهة وذات مصداقية في الحوادث التي خلّفت إصابات في صفوف المدنيين وتورّطت فيها قواتها، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وعدم تكرارها، ونشر نتائج هذه التحقيقات على العموم؛

(ج) وقف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في جميع أماكن الاحتجاز، ووقف جميع أشكال الاحتجاز مع منع الاتصال وغيره من الانتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة، والإفراج عن المحتجزين تعسفا، وضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات من خلال محاكمات عادلة؛

(د) وقف جميع حالات الاختفاء القسري واتخاذ جميع التدابير الممكنة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2474 (2019)، لتحديد مكان جميع المحتجزين و/أو المختفين، وتحديد مصيرهم أو أماكن وجودهم، وضمان التواصل مع أسرهم؛

(هـ) ضمان الوصول السريع والآمن والسلس وغير المشروط إلى الإغاثة الإنسانية، وتوسيع نطاق المعونة الإنسانية الحيوية لتشمل السكان المدنيين المعوزين بالفعل في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما المشردين داخلياً؛

(و) تبسيط الإجراءات الإدارية لتجهيز الوثائق المدنية، مثل الإجراءات المتعلقة بتسجيل الممتلكات والميراث، وتوفيرها على قدم المساواة بين جميع السوريين، بمن فيهم النساء اللواتي فُقد أزواجهن أو اختفوا أو قتلوا، وبأسعار معقولة؛

(ز) الحرص، في المناطق الخاضعة لسيطرتها، على احترام وحماية الحقوق الأساسية للأشخاص، بما في ذلك حقهم في الحياة والحرية والأمن الشخصي، وحرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والتنقل، دون تمييز على أسس مثل الجنس أو الأصل أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي.

111- وتهيب اللجنة بالدول الأعضاء التي تدعم أطراف النزاع أو تؤثر فيها بأي شكل آخر أن تتخذ إجراءات لضمان عمل الأطراف التي تدعمها على احترام الحقوق وامتثال القانون، وأن تردع ارتكابها للانتهاكات، تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي والمادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 وغيرها من المعاهدات ذات الصلة، ومنها:

(أ) رهن أي دعم للأطراف بالإعلان العام عن قواعد السلوك التي تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي، واحترامها؛

(ب) عدم تقديم الأسلحة أو الدعم العسكري أو التمويل أو غير ذلك من أشكال الدعم إلى أطراف النزاع عند وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الأطراف قد ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي

**الإنسـاني، بما في ذلك جرائم حرب، أو عندما يكون هناك توقع بإمكانية اسـتخدام هذا الدعم لانتهاك القانون الدولي الإنساني أو للمضي في ارتكابه[82]؛**

**(ج) ضـمان أن يكون أي دعم للأطراف مشـروطاً بتدابير داخلية يمكن التحقق منها لامتثال القانون الدولي الإنسـاني، مثل المراجعات الفردية المنتظمة للاعتقال المبني على "أسـباب أمنية حتمية" مستمرة، وضمان عدم سلب الأفراد حريتهم بشكل غير قانوني.**

112- **وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يلي:**

**(أ) تيسـير إنشـاء آلية مسـتقلة ذات ولاية دولية لتنسـيق وتجميع المطالبات المتعلقة بالمفقودين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا لعمليات الاختفاء القسري؛**

**(ب) اسـتعادة رعاياها المحتجزين في شـمال شـرق الجمهورية العربية السـورية بسـبب ارتباطهم المزعوم بتنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما الأطفال مع أمهاتهم، وفقاً لمصالح الطفل الفضلى، في ظل ظروف العيش المزرية. ويمكن عدم إعادة الأفراد إلى بلدانهم في حال كانوا عرضـةً للاحتجاز التعسفي أو الأذى البدني، بما في ذلك عقوبة الإعدام؛**

**(ج) مواصلة السعي إلى تحقيق المساءلة، بسُبل منها ضمان فعالية الهياكل الأساسية للتشريع والتحقيق والقضاء والادعاء العام والاستثمار فيها؛**

**(د) ضـمان أن تكون عودة اللاجئين السـوريين طوعية وآمنة وألا يترتب عليها أذى جسدي أو انتهاك لحقوقهم الإنسانية الأساسية؛**

**(هـ) إجراء تقييمات مسـتقلة لتأثير العقوبات بغية تخفيف الآثار غير المقصـودة على الحياة اليومية للسكان المدنيين، بطرق منها تبسيط الإجراءات الثقيلة للإعفاء لأسباب إنسانية.**

(82) انظر على سبيل المثال الوثائق A/HRC/36/55؛ وA/HRC/42/51؛ وA/HRC/46/55، الفقرة 113.

# Annex I

## Map of the Syrian Arab Republic

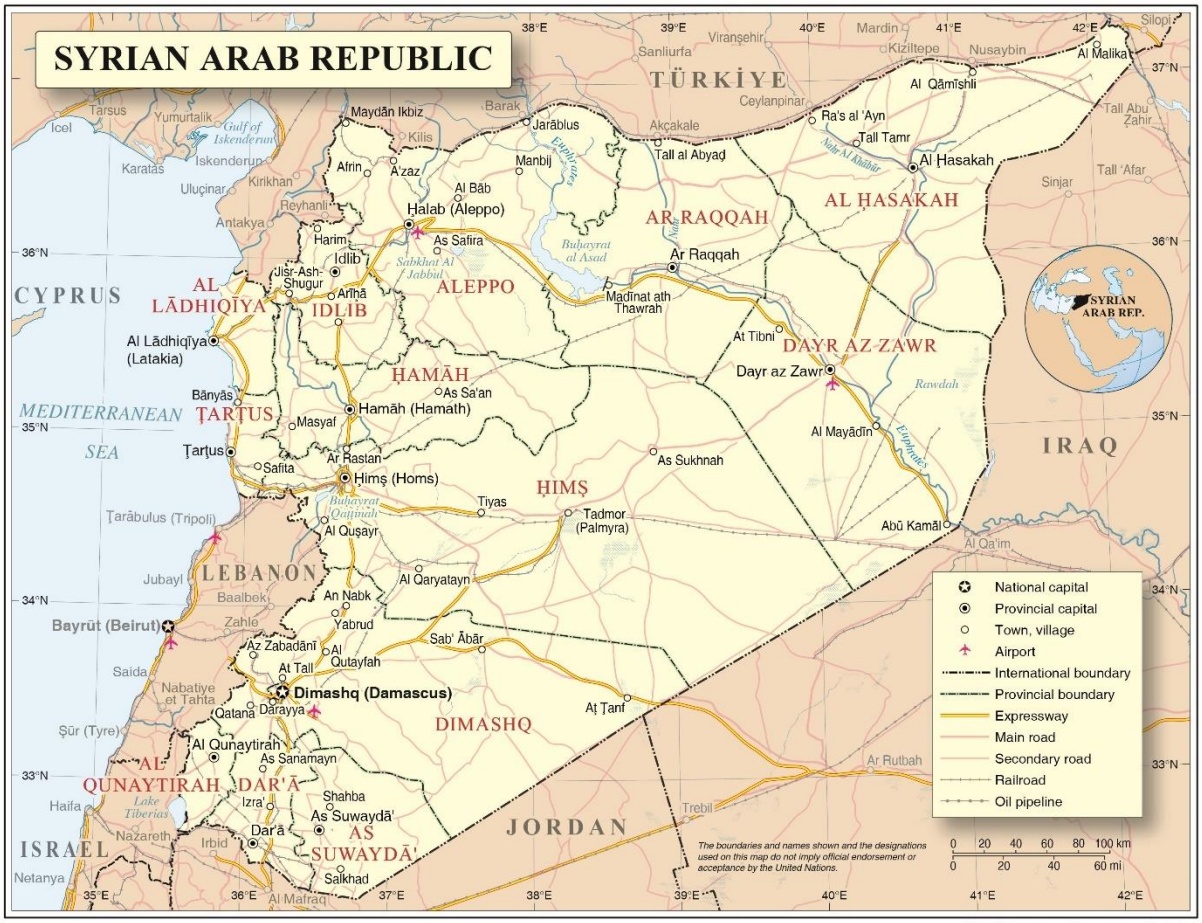

# Annex II

## Approximate areas of influence: July 2022

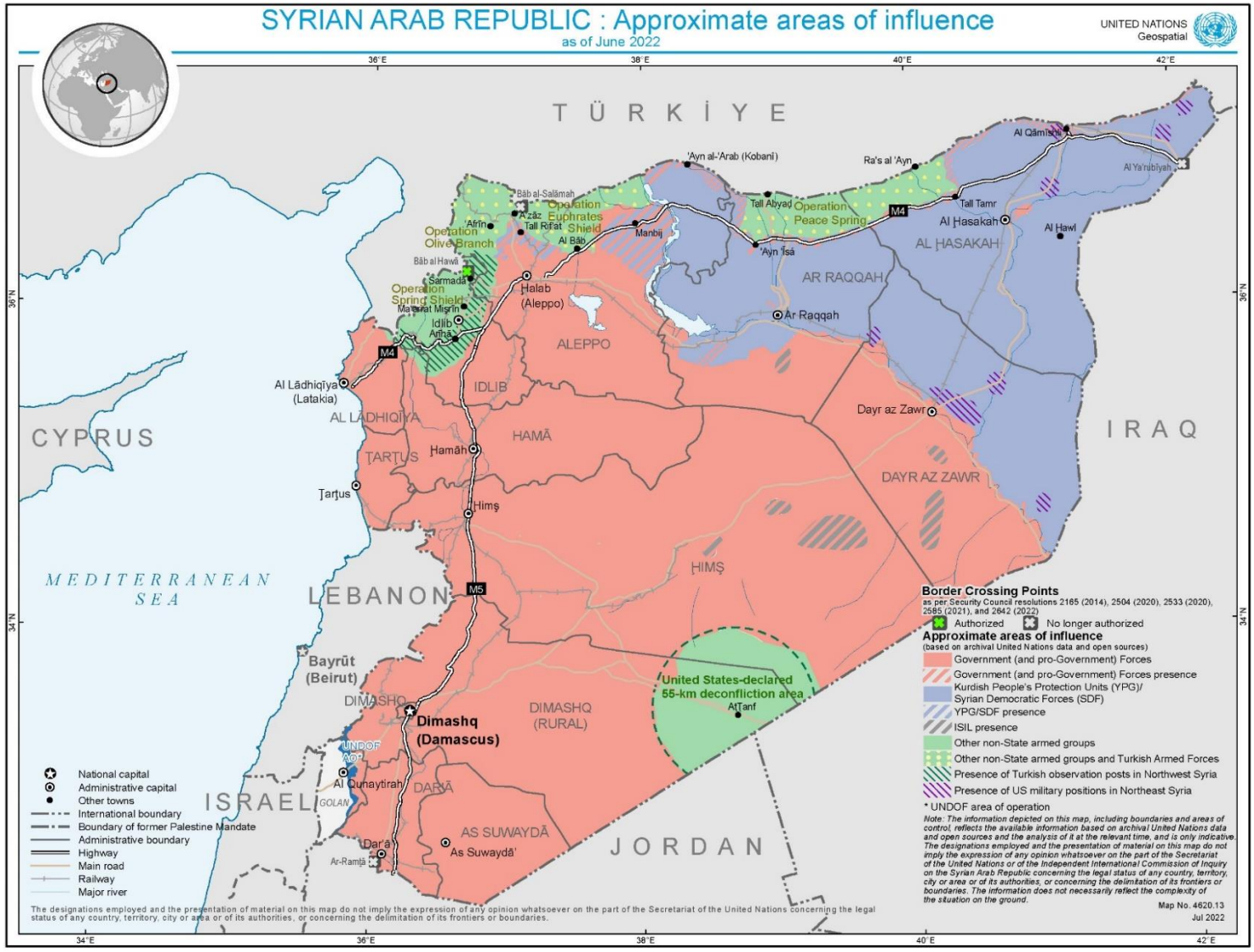

# Annex III

## Conduct of hostiles incidents and intensity in the north of the Syrian Arab Republic: January–June 2022

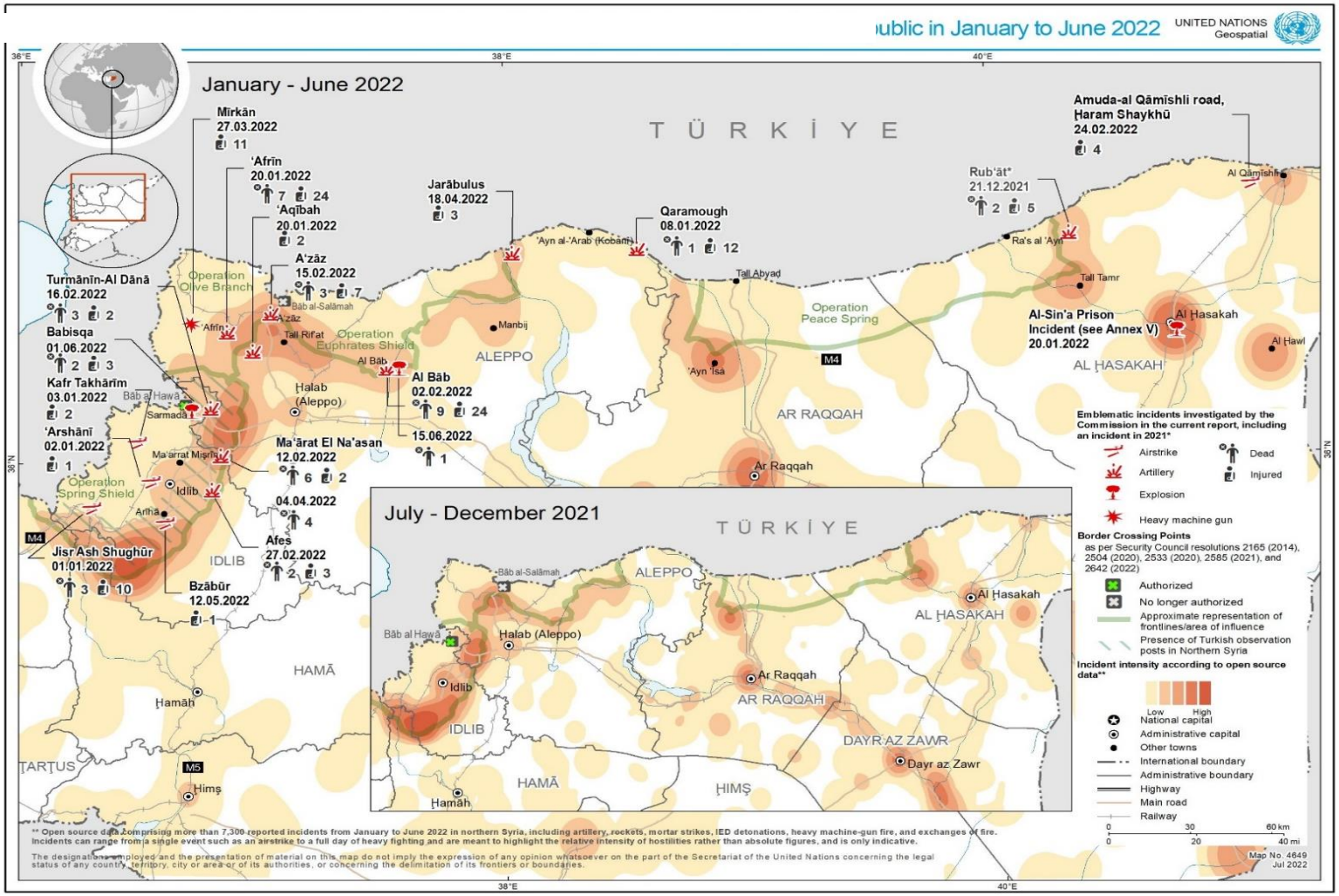

# Annex IV

## Details of emblematic civilian casualty incidents in the north of the Syrian Arab Republic[1]

### A. Idlib governorate

#### Airstrikes affecting civilians and civilian infrastructure, including objects indispensable to the survival of the civilian population

#### Makeshift displacement camp, Jisr al-Shugour area, 1 January 2022

1. On 1 January, between 1:30 a.m. and 2 a.m., airstrikes landed at a makeshift camp in the area of Nahr Al-Abyad, Jisr al-Shughour, where a small group of shepherds, displaced from rural Aleppo, had settled. The families were living in some 10 tents scattered in a squared-off area, some 10 to 15 meters from each other, amidst open fields. One of the displaced families had moved into an abandoned concrete room, situated between the tents, to keep themselves and their children warm from the cold weather.

2. One woman, a mother of four, and two girls aged seven and two years and a half were killed during the attack, and at least 10 others were injured, including six children. The majority of the tents were subsequently destroyed, in addition to the concrete room that collapsed over a child victim. One interviewee told the Commission how, as the munitions exploded, fragments flew at him, while he was rushing to bring his children to safety. Another witness described how his family was awoken in the middle of the night by the sound of explosions, leaving his small children terrified and screaming in fear. Also killed in the attack were around 100 sheep, which were the main source of livelihood for the displaced families.

3. Consistent with witness testimonies, photographs and video footage obtained and analysed by the Commission confirmed the damage to the tents, in addition to the destruction of the concrete room where the bodies of two of the victims, including the child, were later found. No impact was observed near the affected locations where the tents used to stand.

4. Satellite imagery, taken two days after the attack and analysed by the Commission, indicated a possible military objective, likely a fighting position, around 170 meters from the affected area.

5. Flight spotters' reports obtained by the Commission indicated that at least one Russian fixed-wing aircraft was observed in the affected area at the time of the attack.

#### Arashani water station, Idlib city, 2 January 2022

6. On 2 January, at around 12 p.m. airstrikes partially destroyed the Arashani water station, injuring one person, and forcing the station out of service. One witness described how the first airstrike caused significant damage to the building, including to the main water pump and a generator, while the second strike destroyed the well's control system, thus cutting off supplies to at least 225,000 residents in Idlib city for around 20 days. The electronic boards and wires at the station were also destroyed as a result of the explosion.

7. The facility was well known, located on a hill and easily identifiable. Information received by the Commission suggested that, although aircraft were approaching the facility, interviewees could hardly believe that such a well-known water station would be attacked.

8. Consistent with witness testimonies, photographs and video footage showed damage to the main buildings housing critical equipment and machinery. Satellite images collected prior to and after the attack, as well as audiovisual material, confirmed that the attack struck two monolithic structures, in addition to a tin shed erected on one of the impacted buildings.

[1] As documented in annex III.

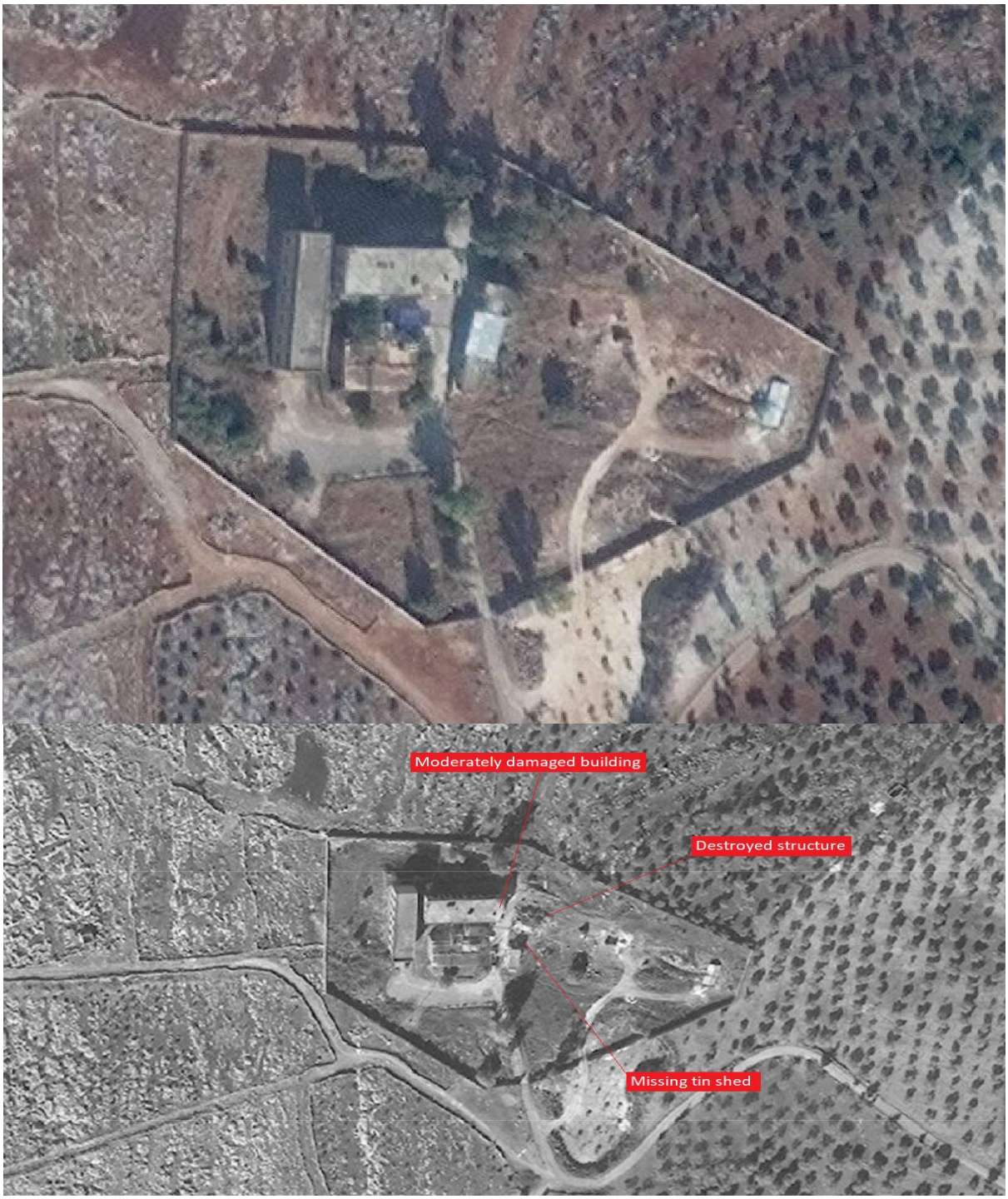


**Top:** Satellite image of the Al-Arashani water station, 12 November 2021©2021 Maxar Technologies.

**Bottom:** Satellite image showing the damaged water station, 16 January 2022©2022 Maxar Technologies.

9. While the main structures appeared to remain standing after the attack, one, housing critical technical equipment, was partially damaged, leading to the collapse of its (inner) eastern wall. A smaller concrete room and the tin shed under which equipment and machinery was held were completely destroyed in the attack.

10. Consistent with witness testimonies, historical satellite imagery of the compound showed what appeared to be civilian vehicles regularly parked in the yard of the facility. A recently collected satellite image (taken less than two months before the attack) did not reveal the presence of military vehicles or unusual activities in the area.

11. Flight spotters' reports obtained by the Commission indicated that at least one Russian fixed-wing aircraft was observed in the affected area at the time of the attack.

**Poultry farm, Kafr Takhrim, 3 January 2022**

12. On 3 January, at around 2:30 p.m., airstrikes hit a three-story poultry farm and adjacent agricultural lands on the outskirts of Kafr Takhrim, less than 20 kilometres from the Arashani water station. One woman and her 8-year-old son were injured as a result.

13. Witnesses recalled how the first strike impacted an area some 50 meters away from the farm, causing partial damage to a nearby house where a family of displaced persons was living. Minutes later, as people were running outside the farm, a second airstrike hit the farm building directly, almost destroying it, along with surrounding olive threes, in addition to killing at least 5,000 birds.

14. Consistent with interviewee statements, satellite imagery taken earlier on the day of the attack showed no signs of military activity or apparent military objectives located near the poultry farm. The farm was situated near a road that was often used for the transportation of food items from the farm to the town. Consistent with witness testimonies, photographs and video footage confirmed the large-scale destruction of the farm, as well as the damage to the house.

15. Flight spotters' reports and overflight data obtained by the Commission indicated that at least one Russian fixed-wing aircraft was observed in the affected area at the time of the attack.

Satellite imagery of Kafr Takharim area (3 January 2022 Jilin-1 © CGSTL). Analysis by UNOSAT.

**Poultry farm, Bazbour, 12 May 2022**

16. On 12 May, between 9 a.m. and 10 a.m., airstrikes struck another poultry farm near the town of Bzabour (near Ariha), Jabal al-Zawiya, injuring one civilian and destroying the facility. The victim was reportedly in a nearby house when the airstrike occurred. At least 250 birds were also killed in the attack. Video footage published on the internet as well as satellite imagery from before and after the attack showed the destruction of the farm, as well as debris and the impact on the building, in line with a witness interview. No military objective was seen nearby and one interviewee described the facility as civilian.

17. Flight spotters' reports and overflight data obtained by the Commission indicated that at least one Russian fixed-wing aircraft was observed in the affected area at the time of the attack.

Satellite imagery of the farm, showing building intact, 3 April 2022©2022 Maxar Technologies.

Satellite imagery showing damage to the building, 19 June 2022©2022 Maxar Technologies.

### Ground attacks affecting frontline villages

#### Residential house, Ma'arat al-Na'asan, 12 February 2022

18. On 12 February, there was a ground attack on the yard of a residential house on the outskirts of Ma'arat al-Na'asan, close to frontlines, killing a family of six, including two children, aged between 5 and 6 years, and two women, and injuring two other girls. Residents had returned to Ma'arat al-Na'asan during the March 2020 ceasefire because of the inadequate living conditions in the displacement camps in the north of the Syrian Arab Republic. The respite was, however, short-lived, as shelling incidents gradually increased, and drones were often seen flying over Ma'arat al-Na'asan.

19. Witnesses recalled that the first munition hit agricultural land behind the house, while the second exploded in the yard, killing the family who had gathered outside for afternoon tea.

20. Witnesses described seeing the headless body of one of the female victims in front of the house, as well as children's clothing and blood-stained teacups scattered across the yard. Witnesses also told the Commission how, as they were approaching the house, residents were calling on people to come help them transport the wounded. One interviewee recalled the overwhelming scent of blood and gunpowder as he entered the house, while also seeing the body of one of the victims next to the jacket of a child left on the ground.

21. Interviewees told the Commission that no military objectives were located inside the village. Photographs and video footage obtained by the Commission indicated an impact consistent with the use of a mortar, likely an 82-mm calibre, part of an unguided artillery weapon system. The attack reportedly originated from the town of Miznaz, only 2.2 km from Ma'arat al-Na'asan across the frontline, where government forces are known to be present. The distance is within the range of an 82-mm calibre mortar.

#### Market area, Afes village, 27 February 2022

22. On 27 February, around noon, a market was shelled in Afes, between Miznaz and Saraqib (a strategic town at the junction of the M4 and M5 highways), both controlled by the Government. Two civilian men were killed as a result, including one who was the primary income earner in a household of six, and three others were injured.

23. One interviewee described how the first munition struck a house, while another fell on the market, 1.5 meters away from him. The explosion caused multiple shrapnel wounds to his body and a nerve injury to his left arm. The body of one of the victims was found inside his shop at the market, one hour later, after he had bled to death from a shrapnel injury to his heart.

24. As with the situation in Ma'arat al-Na'asan, many people had returned to Afes despite frequent shelling and the recurrent presence of drones flying over the village. Interviewees reported that no military objectives were located inside the village, and that the munitions were fired across the frontline, allegedly from Duwair village, east of Afes, where pro-government forces, including Russian forces and Iranian militia, were known to be present. Turkish military posts were also located nearby, while drones were often seen flying over the village. Consistent with witness testimonies, military analysis of damage and remnants found at the affected location revealed the use of a mortar weapon.

#### Residential area, near a school in Ma'arat al-Na'asan, 4 April 2022

25. On 4 April, at 11:15 a.m., a ground attack impacted another residential area in Ma'arat al-Na'asan, killing four boys aged 12–14 as they were on their way to al-Amal school.[2] Interviewees recounted that one missile struck the children as they had gathered in front of the home of one of the victims on a main road frequently used by civilians, including by school children on a daily basis. Al-Amal school, which serves around 540 girls and boys, from first to ninth grade, was located around 500 meters from the affected location.

[2] See also https://www.savethechildren.net/news/response-killing-four-children-idlib-syria.

26. Witnesses, including family members, described seeing the dismembered bodies of the children scattered on the ground, some unrecognizable due to multiple shrapnel injuries to their face and body. Blue United Nations Children's Fund (UNICEF) school bags, books and notebooks were found dispersed along the road. One interviewee recalled seeing the severed limbs of the dead children that the explosion had thrown into different directions as he was desperately looking for the body of his own son. When he eventually found the body of his child, it was covered with shrapnel wounds but he was able to recognize him. Another man was seen kissing the feet of his deceased son, as this was the only part of his body that had remained intact. A number of the victims' classmates also went, as rescuers, as family members were removing the bodies of the boys.

27. Interviewees told the Commission that the attack originated from the town of Miznaz, known to be controlled by government forces, around two km away from Ma'arat al-Na'asan. Drones were often seen during shelling, suggesting that government forces would have been aware that the road was frequently used by children.

28. Consistent with witness testimonies, satellite imagery that was taken the day before did not reveal any apparent military objective or military activity in the area impacted by the guided missile. Photographs of remnants obtained by the Commission indicate that the weapon used was an anti-tank missile, with "line-of-sight" guidance that allows for the identification of and direct firing at a visible target. Topographic data analysed by the Commission showed that the altitude at the impact site was around 332 meters, while the possible firing position was 376 meters. The height and the distance of around two km between the frontline and the impacted site would have allowed government forces to view the potential target before firing at it.

29. While the exact source of fire could not immediately be identified, the positioning of the point of impact at the edge of an open field, with multi-story buildings to the south and south-west, provided a clear line of sight from the direction of government-controlled areas, to the north and north-east.

**Farmhouse near a fuel depot near the towns of Tamarin and Dana, 16 February 2022**

30. On 16 February, at around 10 a.m., shelling killed at least three men and injured two others, in addition to severely damaging a civilian vehicle and a farmhouse. In addition, it almost destroyed a nearby fuel depot between the towns of Tarmarin and Dana, forcing it out of service. The affected locations were situated within a radius of around 500 meters from each other, near agricultural fields. The Sham al-Khair camp, run by Hay'at Tahrir al-Sham and known to be hosting widowed women as well as children, was also located nearby.

31. One interviewee recalled how, after he lost consciousness when a munition hit his vehicle, he woke up to see the dismembered body of one of his friends cut in half and the burnt body of another, propelled at least five meters away as a result of the explosion. It took at least 10 hours for the rescuers to extinguish the fires ignited when the remaining munitions hit the fuel depot.

32. Multiple munitions struck the area, allegedly consisting of Krasnopol guided artillery shells.[3] Reports received by the Commission indicated that the munitions were fired by the 46th regiment of the Syrian Arab Forces, stationed in western rural Idlib. A drone was also observed by one interviewee, before and after the events.

33. Interviewees reported that the fuel depot was used to process, refine and store oil from the north-east of the Syrian Arab Republic for transportation to Idlib governorate through the northern Aleppo countryside. The facility is allegedly owned by the Watad petroleum company, through which Hay'at Tahrir al-Sham maintains a monopoly over the import and distribution of fuel in the area. Its affiliation notwithstanding, interviewees stated that the fuel facility was serving civilian purposes and being operated by civilian staff only, and it could not therefore be solely viewed as a legitimate military target.

[3] Artillery shells with a guidance system of the Krasnopol or Krasnopol-type are launched from a standard artillery gun and are then guided to the precise target by a laser aimed at the target by a drone; see A/HRC/49/77, para. 58.

## B. Northern Aleppo and the Ra's al-Ayn and Tall Abyad regions[4]

### Residential areas, including a school and a market, Afrin city, 20 January 2022

34. On 20 January, at around 4 p.m., at least six rockets struck several residential areas in the centre of Afrin, killing one man, one woman, two girls and three boys, and injuring at least 24 others, including three women, and at least three girls and one boy. Interviewees reported that the majority of casualties occurred when three rockets hit areas known to be densely populated, including the Zaydiya neighbourhood, al- Siyasiyah Street and a popular market on Rajo Street. At least three other rockets impacted al-Ittihad school, an electricity company and the health directorate, causing significant material damage.

35. Witnesses described how, when the shelling hit al-Siyasiyah Street, at least three people were killed and a nearby building was also struck. The affected location was well-known among the residents and was frequently crowded with people as it led to Rajo market and other main streets in Afrin. One child and two men were also injured at the same location.

36. Photographs and video footage of both the damage and weapon remnants indicated the use of an unguided rocket artillery system with wide-area effects, such as a BM-21 Grad type multiple-barrelled rocket launcher. Consistent with open-source analysis and satellite imagery, the direction of fire, as well as the range of the weapons used, indicated that the rockets may have been fired from the area of Tell Rif'at, located some 20 km from Afrin, where Kurdish forces,[5] as well as Syrian and Russian forces, were present. The distance is within the range of a multiple-barrelled rocket launcher.[6]

### Residential areas, including markets, a hospital and a mosque, Bab, 2 February 2022

37. On 2 February, at around 3 p.m., at least eight rockets damaged multiple locations in Bab (Aleppo), including residential areas, two markets, a mosque and a hospital. At least eight men and one girl were killed, and 24 others were injured, including two women, as two rockets hit a shopping street, al-Midani hospital and al-Nasr mosque. Witnesses recalled how many of the casualties occurred near a shopping street, with damage so significant that it took almost two days to remove the rubble from affected areas.

38. Analysis of the damage and remnants indicated that, as was the case of Afrin, rockets were fired from an unguided rocket artillery system, a BM-21 Grad multiple-barrelled rocket launcher. Satellite imagery, open-source analysis and footage of impact sites suggest that the rockets were likely fired from a location west of Bab. Interviewees told the Commission that both government forces (al-Shalah radar military base) and Kurdish forces (Nirabiyah village) were located to the west, around 11 km from Bab. The distance is within the range of a multiple-barrelled rocket launcher.

39. The Commission notes that, later the same day, Syrian Democratic Forces issued a statement denying responsibility for the attack.[7]

### Residential areas, including a clinic, in A'zaz, 15 February 2022

40. On 15 February, at around 4 p.m., at least four projectiles struck several locations in western A'zaz, including a public park, as well as the area adjacent to the city council, where a shopping mall, a dental clinic and one administrative building were located. At least three civilian men were killed and seven others injured, including one boy.

41. Interviewees told the Commission that the first two munitions struck a public park and a street between the A'zaz shopping mall and the city council, less than 200 meters away, causing minor damage to a minivan and the road. A few minutes later, a third explosion hit

[4] Incidents described in sects. B and C may pertain to the same conflict between the authorities in control of northern Aleppo and the Ra's al-Ayn and Tall Abyad regions on the one hand and the authorities in the north-east of the Syrian Arab Republic on the other hand.

[5] A/HRC/42/51, para. 56.

[6] See annex II to the present document; see also A/HRC/49/77, para. 78.

[7] Press release on the shelling of the city of Bab (see https://sdf-press.com/en/2022/02/press-release-regarding-the-shelling-on-the-al-bab-city/).

the entrance of the dental clinic and an empty electrical facility. Consistent with witness testimonies, closed circuit television footage obtained by the Commission showed civilians escaping the area of the shopping mall and attempting to hide inside the clinic. Two of the victims were subsequently killed inside the clinic.

42. Analysis of weapon remnants indicated the use of rockets, likely unguided, allegedly fired from a location south or south-east of A'zaz, possibly Tell Rif'at, where the Syrian and Russian forces as well as Kurdish forces[8] were present. Open-source analysis suggested that the latter operate a large military facility south of A'zaz, some five km from the affected locations.

**School, Mirkan village, 27 March 2022**

43. At around 4 p.m. on 27 March, 11 children, aged 6–12 years, were injured when a munition impacted near a school in the village of Mirkan, near Afrin. One interviewee described how, as he was picking his daughter up from school, he heard a loud explosion and saw another girl who was bleeding near the school.

44. Photographs and video footage of unexploded munitions analysed by the Commission indicated the use of a heavy machine gun with a calibre of 12.7 mm and a range of up to two km, likely located within areas controlled by the Syrian National Army.

**Babesqa camp for displaced persons, Bab al-Hawa area, 1 June 2022**

45. On 1 June, at around 11 p.m., two civilians, including a 10-year-old girl with physical disabilities, were killed and three others injured in the Babesqa camp, amid a fire that erupted following an explosion of an ammunition depot located in between several displacement camps in the Bab al-Hawa area.

46. Interviewees reported that Babesqa camp comprised some 10 to 15 sites, accommodating between 1,000 to 3,000 displaced persons who lived in tents or blocks with plastic roofs. Satellite imagery analysed by the Commission showed an apparent military site north-west of Babesqa village, consisting of at least two compounds, one of which is wedged between nearby displacement camps. Interviewees reported that the facility was indeed an ammunition depot, controlled by the Falaq al-Sham division of the Syrian National Army, which is also in control of the area. Historical satellite imagery, moreover, indicated that the site construction began in 2016, while the camps surrounding it were built in 2020. Temporary tents were also built in 2018, some 100 metres away. Heavy military equipment and tanks were present when the facility was being built, along with armoured vehicles parked inside the compound once construction work was finished.

47. Consistent with witness statements, satellite imagery confirmed damage to several house structures inside the camp caused by the explosion and flying shrapnel. Witnesses recalled how the body of the killed child was found completely burnt, as she was not able to escape the fire that engulfed the tent she was living in. Interviewees who helped evacuating the displaced to nearby villages recalled consecutive explosions and flying shrapnel, with fires erupting shortly thereafter, damaging tents and living blocks. The body of a man was found later in one of the damaged tents, bearing multiple shrapnel injuries.

**Humanitarian worker, city of Bab, 15 June 2022**

48. On 15 June, at around 9 a.m., a vehicle-borne improvised explosive device killed a well-known humanitarian worker in Bab. Interviewees reported that the victim's vehicle, parked in front of his home, exploded as he started the engine. A witness to the incident recalled how the victim had lost his legs as a result of the explosion. He later succumbed to his wounds in a hospital in Bab.

[8] A/HRC/42/51, para. 56.

## C. North-east of the Syrian Arab Republic

### Shelling of Rub'āt village, 21 December 2021[9]

49. On 21 December 2021, at approximately 4 p.m., an attack was made on Rub'āt village, located 3 km from Ras al-Ayn in Hasakah governorate, under the control of the Syrian Democratic Forces control. The attack affected multiple members of the same family, killing a mother and her daughter and injuring five other members of the family, one man, one woman and three children, including one girl, by shrapnel from a shell that fell in front of the family home. The village is located on the frontlines, and the attack occurred during ongoing fighting between the Turkish Armed Forces, the Syrian National Army and the Syrian Democratic Forces. Other civilian casualties in Asadiya village were reported but could not be confirmed.

50. One person who saw the bodies of those who died tried to remove them, but struggled as, in his words, "they were falling apart in my hands".

51. Because of the shelling on the village, many households were displaced. The shelling also affected the ability of families to provide for themselves: the insecurity impeded access to agricultural land; their farm animals were killed; and the long-term impact of their injuries made physical labour difficult.

### Shelling of multiple locations and villages in Ayn al-Arab on 8 January 2022

52. On 8 January, at 12:30 p.m., three locations in the centre of Ayn al-Arab, Aleppo governorate, were simultaneously shelled by unguided 120 mm projectiles, including the Road of Industry, Bank Square and the road that leads to the south of the city. The villages of Qaramogh, Tall Hajib, Sarzouri, Al-Khane and Koltaba along the Turkish border were also hit. One civilian man from Al-Khane was killed, while four men, five women and three children were injured, including a 4-year-old boy in Qaramogh, who lost his leg. Civilian property was severely damaged by the shelling, including a food production company. A shell also fell close to a vegetable market. Analysis of the damage and photographs of the remnants from one of the villages where civilians were injured indicated that 120 mm unguided mortar ammunition was used.

53. Victims of the incident describe how the shelling came quickly and struck close to their family dwelling. One described how a boy who was present during the shelling has been left traumatized: "When we take him to the yard, he is still horrified and when he sees the place in front of the house, he screams: 'here it is, it is coming … the bomb!'. He is afraid".

54. The range of the weapon and distance from other front lines indicate that the shelling may have been fired from Türkiye.[11]

### Drone strike hits bus near Qamishli on 24 February 2022

55. On 24 February, between 10 a.m. to 10.30 a.m., a civilian bus carrying 14 passengers from Amuda to al-Qāmishli was damaged by an explosion that occurred while it was close to the village of Haram Shaykhü in Hasakah governorate, an area under the control of the Syrian Democratic Forces. The strike was possibly targeting a nearby military checkpoint or vehicle. At least four individuals (one man and three women) on the bus, which was carrying 15 people, were injured by shrapnel in the incident. The bus was also damaged.

56. Analysis of photos of the remnants of the weapon used indicate that a Turkish manufactured air-to-surface MAM-L missile fired from a Turkish drone caused the injuries and damage. This type of attack is in line with the Commission's findings that drone attacks by Türkiye are on the increase in the north-east of the Syrian Arab Republic controlled by the Syrian Democratic Forces.

---

[9] The incident occurred before the current reporting period, but investigations were finalized within the period.

[10] The Ministry of Defence of Türkiye announced the same day that it had launched an attack where "terrorists were neutralized", although the location was not made clear (see https://twitter.com/tcsavunma/status/1479902333387649024) (in Turkish).

# Annex V

## Attack on Al-Sina'a prison[1]

## Introduction

1. On the evening of 20 January 2022, Da'esh launched a coordinated and multipronged assault on Al-Sina'a military prison, located to the south-east of Hasakah city. The attack unleashed by Da'esh triggered a prison mutiny and an unknown number of Da'esh fighters and detainees escaped to residential areas around the prison, where fighting ensued. The final number of escaped detainees has not been made public, although a spokesperson for the Syrian Democratic Forces stated they had recaptured approximately 3,500 "terrorist detainees".[2]

2. A counter-offensive, called the "People's Hammer", launched by the Syrian Democratic Forces, supported by United States ground troops and with air support from the international counter-Da'esh coalition (henceforth the "coalition"),[3] involving severe clashes, eventually took back full control of the prison and adjacent areas on 30 January. The final casualty figures released by the Syrian Democratic Forces indicated that 4 civilians, 40 Syrian Democratic Forces soldiers and 77 prison staff were killed, in addition to 374 "Da'esh terrorist detainees and combatants".[4] The number of Syrian Democratic Forces soldiers killed was updated to 43 on 6 February.

3. In addition to the prison complex itself, several civilian facilities were damaged by airstrikes and intense violence, namely the Technical Institute and the Faculty of Civil Engineering and Economics of Euphrates University, a petrol station, the Ghuwayran minibus station and grain silos. Almost all the neighbourhoods around the prison[5] witnessed clashes. Satellite imagery confirmed damage or destruction to 40 civilian buildings in neighbourhoods adjacent to the prison, including by military grade bulldozers. Approximately 6,000 people from the neighbourhoods of Al Zuhour and Al Taquaddom/East Ghuwayran were displaced.

## Al-Sina'a prison and its population

4. Al-Sina'a prison, a former vocational training college, is considered the largest prison holding suspected Da'esh members and other individuals allegedly affiliated with the group detained by the Syrian Democratic Forces in the north-east of the Syrian Arab Republic. Close to 4,000 male individuals, including boys (predominately Iraqi and Syrian), are believed to have been held there at the time of the attack.

5. In 2019, when the Syrian Democratic Forces last provided figures, some 700 boys, 400 Syrians, 200 Iraqis and other foreign nationals, were detained at the prison. Some have since turned 18. At the time of the attack, the youngest children were only 12 years old.

---

[1] See map of the incident under para. 30 below.

[2] Syrian Democratic Forces, Press Centre, "Sweep operations and gathering of information are ongoing in Al-Sina'a prison in al-Hasaka", 27 January 2022 (see https://sdf-press.com/en/2022/01/sweep-operations-and-gathering-of-information-are-ongoing-in-al-sinaa-prison-in-al-hasaka/).

[3] In 2014, an international coalition of more than 60 Member States joined together to combat Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL) through a variety of means, including air strikes.

[4] See https://sdf-press.com/en/2022/01/the-sdf-general-command-statement-regarding-the-last-terrorist-attack-on-al-sinaa-prison-by-daesh/.

[5] Al-Zuhour, Al-Taqaddum/East Ghuwayran, 16 Tishreen, Al-Thawra and Al-Madina Al-Riyadhya/Sports City neighbourhoods.

6. Prior to the attack, the prison was overcrowded and failed to meet international standards. The juvenile wing was run down and illness, such as tuberculosis, was rife. Children were malnourished and had limited access to fresh air and outside contacts.[6]

## Attack by Da'esh

7. The attack commenced at approximately 7 p.m. on 20 January when two suicide bombers detonated an explosive-laden truck at the entrance and another next to a prison wall. Da'esh fighters were then able to break into the inner parts of the prison and take control of whole sections. After taking over the prison armoury, Da'esh fighters attacked and destroyed other parts of the prison, including setting fire to a medical facility, as well as an administrative building, showers and cleaning facilities and parts of a newly built prison block not yet in use. Meanwhile, fierce battles involving light and heavy weapons took place by the prison walls. Da'esh members also reportedly took over four 4x4 vehicles equipped with heavy machine-guns and burned 25 other vehicles.

8. In a statement, Da'esh claimed responsibility for killing more than 200 prison staff during the initial stages of the operation. The Syrian Democratic Forces reported that 77 prison staff and guards were killed by "Da'esh terrorist detainees" inside the prison. Several sources confirmed that prison staff inside the prison were killed by Da'esh and their bodies mutilated. A man searching for a relative who had been employed as guard in the prison said "I spent three days looking at mutilated bodies to identify him. Several were burned, and some had no head, hands or feet. It was a terrible experience".

9. Outside the prison, Da'esh fighters launched a series of ground attacks. Fuel tankers at a petrol station were set on fire by Da'esh on 20 January. By 22 January, they had embedded themselves in nearby civilian areas surrounding the prison, notably the Technical Institute and the Faculty of Civil Engineering and Economics, both part of Euphrates University. The Syrian Democratic Forces managed to retake those locations on 24 January, after fierce clashes involving the use of heavy weapons and airstrikes by the coalition.[7] The nearby grain silos also fell under Da'esh's control.

10. According to the Syrian Democratic Forces, Da'esh fighters and escaping detainees hid in houses in residential neighbourhoods adjacent to the prison, namely Al-Zuhour, Al-Taqaddum, 16 Tishreen, Al-Thawra and Al-Madina Al-Riyadhiya. Clashes in those areas ensued between Da'esh groups and the Syrian Democratic Forces.[8]

11. Interviewees described the fear and terror that the attack and subsequent arrival of fighters and detainees caused to the local population, evoking memories of previous Da'esh attacks on civilians. Da'esh fighters summarily executed at least one resident who had remained in his home.

### Syrian Democratic Forces and coalition operations

12. The Syrian Democratic Forces sought to retake control of the prison and surroundings as well as nearby civilian neighbourhoods, establishing a security cordon and new checkpoints throughout the city. Clashes continued for days. On 23 January, the General Command of the Syrian Democratic Forces announced that their forces were in control of the perimeter of the prison. On 24 January, the Syrian Democratic Forces sent T-62 tanks into Hasakah city to support operations, a rare occurrence.

13. The coalition supported the Syrian Democratic Forces with intelligence, surveillance and reconnaissance assistance and air support, including the use by the United States of F-16

[6] A/HRC/49/70, para. 108; see also report of the Lead Inspector General to the United States Congress, May 2022, p. 68–69 (https://media.defense.gov/2022/May/03/2002988582/-1/-1/1/OIR_Q2_MAR2022_GOLD_508.PDF).

[7] The satellite images analysed by the United Nations Satellite Centre show clear destruction of these two civilian facilities with heavy weapons.

[8] International Committee of the Red Cross (ICRC), study on international humanitarian law, rule 23.

jets, Apache helicopters and the deployment of Bradley Fighting Vehicles.[9] The coalition also stated that it had provided medical treatment for injured "Da'esh affiliates" who had surrendered.[10]

14. Airstrikes by the coalition on the prison and civilian areas occurred over several days. On 21 January, the coalition carried out airstrikes in Hasakah city in support of the Syrian Democratic Forces,[11] reportedly destroying the building of the Technical Institute, part of the Euphrates University located close to the prison complex. On 25 January, airstrikes again targeted the prison. Satellite imagery confirms that airstrikes impacted Da'esh positions at the Faculty of Civil Engineering and Economics and the Technical Institute during the counter-offensive launched by the Syrian Democratic Forces and the coalition.

## Retaking of the prison

15. Fierce fighting occurred in the effort to take back control of the prison, leading to casualties: witnesses described seeing scores of bodies driven out of the prison on trucks. Some 50–80 dead bodies were later observed being moved between vehicles by the Syrian Democratic Forces. Some wore orange prison jumpsuits while others were dressed in civilian clothing, also worn by prisoners at the prison. Two witnesses reported almost all the corpses were intact and unbloodied, many of their faces and bodies black with soot. They were placed into a gravel truck and driven to an unknown location towards the desert.

16. The Syrian Democratic Forces and the coalition stated that different precautions were taken when retaking the prison, including the use of non-lethal methods such as tear gas and water to prevent casualties, and ongoing negotiations with those resisting. Large groups of detainees, including boys, were seen being rounded up following surrender. The Syrian Democratic Forces referred to the long duration of the operation as an indication of the attempts made to negotiate the surrender of Da'esh fighters and to avoid civilian casualties.[12]

17. Both the Syrian Democratic Forces and the coalition stated that child detainees had been killed inside the juvenile wing, alleging they were being used as human shields by Da'esh. Audio testimony from one Australian 18-year-old reviewed by the Commission indicated that he had been injured and witnessed at least two boys being killed during fighting in the juvenile wing.[13]

18. Sources reported that the bodies of two adolescent boys, identifiable as detainees through their clothing, were found in a neighbourhood in eastern Ghuwayran district on 30 January. The circumstances of their death remain unclear.

19. Neither the Syrian Democratic Forces nor the coalition have released the numbers of dead and injured adult detainees, or child detainees, although the Syrian Democratic Forces informed the Commission that an investigation was under way.

---

[9] According to the Pentagon, the United States "provided some support, real time surveillance, some airstrikes, and some ground support, mostly in the form of Bradley Fighting Vehicles positioned to help assist security in the area", 25 January 2022, statement by Pentagon spokesperson (see https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2911445/pentagon-press-secretary-john-kirby-holds-an-off-camera-press-briefing/).

[10] Operation Inherent Resolve, "Regarding the situation in Hasakah, Syria", 30 January 2022 (see https://www.inherentresolve.mil/Media-Library/Article/2917023/regarding-the-situation-in-hasakah-syria/).

[11] See statement by Pentagon spokesperson, 21 January 2022 (see https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2908195/pentagon-press-secretary-john-kirby-holds-a-press-briefing/)

[12] See coalition statement on 30 January 2022 (see https://www.inherentresolve.mil/Releases/News-Releases/Article/2917023/regarding-the-situation-in-hasakah-syria/).

[13] See Save the Children Press release of 24 January 2022 (see https://www.savethechildren.net/news/save-children-calls-evacuate-700-boys-syria-s-guweiran-prison-due-intense-fighting). On 17 July 2022, Human Rights Watch reported that the child had died (see https://www.hrw.org/news/2022/07/17/detained-australian-teenager-dies-northeast-syria).

## Operations outside of the prison

20. By 23 January, some 6,000 civilians had fled the Al-Zuhour and Al-Taqaddum/East Ghuwayran neighbourhoods, some of them at the request of the Syrian Democratic Forces, and also out of fear of being used as human shields by Da'esh.

21. In view of the presence of Da'esh in civilian areas, the Syrian Democratic Forces carried out clearance and screening operations and raids in residential neighbourhoods surrounding the prison, which led to arrests and seizure of personal identification documents. According to Syrian Democratic Forces commanders, hundreds of people were arrested during such combing operations following the prison break.

22. Multiple sources, including returning internally displaced persons, reported the destruction of civilian property in 16 Tishreen, Al-Taqaddom/East Ghuwayran and Al-Zuhour neighbourhoods near the prison. Satellite imagery confirmed damage or destruction to 40 civilian buildings, including by military grade bulldozers. Significant damage occurred in proximity to an area referred to locally as "Cemetery Street" in Al-Taqaddom/East Ghuwayran, as well as near Al-Aghawat Street in the 16 Tishreen neighbourhood. Several multi-story buildings, a pharmacy and a bakery were all reportedly affected.

23. Despite reports that a committee had been established by local authorities to assess damage to civilian property in the area, at the end of June, residents informed the Commission that they had not yet received compensation for the damage to their homes.

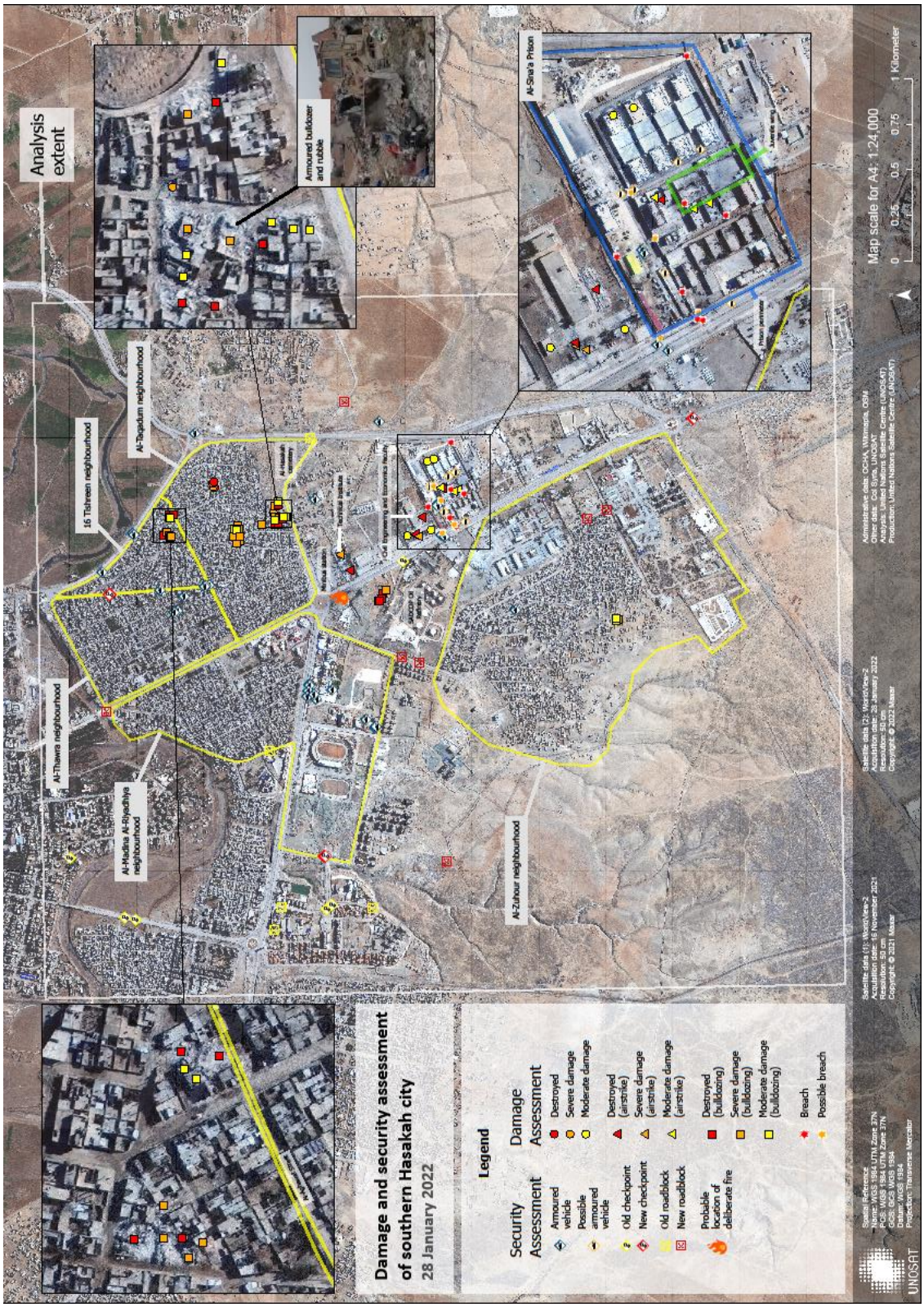
Damage and security assessment of southern Hasakah city
28 January 2022
Legend
Security Assessment
Armoured vehicle
Possible armoured vehicle
Old checkpoint
New checkpoint
Old roadblock
New roadblock
Probable location of deliberate fire
Damage Assessment
Destroyed
Severe damage
Moderate damage
Destroyed (airstrike)
Severe damage (airstrike)
Moderate damage (airstrike)
Destroyed (bulldozing)
Severe damage (bulldozing)
Moderate damage (bulldozing)
Breach
Possible breach
Analysis extent
Armoured bulldozer and rubble
Al-Sina'a Prison
16 Tishreen neighbourhood
Al-Tagadum neighbourhood
Al-Thawra neighbourhood
Al-Madina Al-Riyadhiye neighbourhood
Al-Zuhour neighbourhood
Map scale for A4: 1:24,000
0 0.25 0.5 0.75 1 Kilometer
UNOSAT

# Annex VI

## Property destruction in the north of the Syrian Arab Republic: satellite imagery

### 1. Dawoudiya village, Ras al-Ayn[1]

**Expansion of the military base, north of Dawoudiya, between late 2021 and early 2022**

.Satellite image of the military base, 3 February 2022©2022 Maxar Technologies

[1] See present report, para. 78: to be compared with A/HRC/45/31, annex II, sect. D.

## 2. Ayn al-Hissan, Ras al-Ayn[2]

**Destruction of a farm in March 2022, with indication of missing structures**

Satellite imagery of the farm:3 February 2022 and 20 May 2022 ©2022 Maxar Technologies.

[2] See present report, para. 78.

# Annex VII

## Table of repatriations of foreign children and women

### Repatriation of foreign children and women from camps run by the Syrian Defence Forces in the north-east of the Syrian Arab Republic (as of June 2022)[1]

| *Countries and areas* | *Repatriated children (range)*[a] | *Countries and areas* | *Repatriated women (range)*[a] |
|---|---|---|---|
| Kazakhstan, Russian Federation,[d, g] Uzbekistan[d] | 201–500 | Not applicable | 201–500 |
| Not applicable | 101–200 | Kazakhstan, Uzbekistan | 101–200 |
| Germany,[g] Kosovo[2] | 51–100 | Not applicable | 51–100 |
| Albania,[g] Belgium,[g] France, Sweden[g] | 26–0 | Not applicable | 26–50 |
| Denmark, Finland,[d] Netherlands[g] | 16–25 | Germany[g] | 16–25 |
| Australia, Bosnia and Herzegovina, North Macedonia, Norway, Sudan,[d] United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland,[g] United States of America,[d] Ukraine[d] | 6–15 | Belgium,[g] Netherlands,[g] Russian Federation, Sweden[g] | 6–15 |
| Austria,[g] Canada, Italy, Maldives,[g] Nigeria, Trinidad and Tobago, South Africa, Switzerland, State of Palestine | 1–5 | Afghanistan, Albania,[g] Denmark, Finland,[d] Maldives,[g] North Macedonia, Norway, Sudan, United States of America, Ukraine | 1–5 |
| Indonesia, Morocco,[e] Tajikistan | To be determined[b] | Morocco[e] | To be determined[b] |
| Afghanistan, Algeria,[f] Azerbaijan, Bangladesh, China, Egypt,[f] Estonia,[f] Georgia, India, Iran (Islamic Republic of), Kyrgyzstan, Lebanon, Libya, Malaysia, Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Romania,[f] Saudi Arabia,[f] Senegal, Serbia, Somalia, Tunisia, Turkey, Viet Nam,[f] Yemen | None[c] | Algeria,[f] Australia, Austria, Azerbaijan, Bangladesh, Bosnia and Herzegovina, Canada, China, Egypt,[f] Estonia,[f] France, Georgia, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Italy, Kyrgyzstan, Lebanon, Libya, Malaysia, Nigeria, Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Romania,[f] Saudi Arabia,[f] Senegal, Serbia, Somalia, South Africa, Switzerland, Tajikistan, Trinidad and Tobago, Tunisia, Türkiye, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Viet Nam,[f] Yemen, State of Palestine, Kosovo | None[c] |

[1] The table does not reflect the repatriation of Iraqi nationals, who form the largest group of foreigners in camps in the north-east of the Syrian Arab Republic.

[2] References to Kosovo shall be understood to be in the context of Security Council resolution 1244 (1999).

[a] Figures are based on information submitted by States in response to communications by United Nations special procedures (https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments), submissions to the Commission (see ft. 4) and a compilation of open-source data by the United Nations (until 30 June 2022).

[b] Repatriations have reportedly occurred, without indication of the number of individuals.

[c] The countries listed here are those for which the Commission received information that citizens were held and for whom there is no indication of any repatriation.

[d] Based on an average value due to differing information between sources.

[e] Eight individuals were reportedly repatriated, without specification as to the number of children and women.

[f] According to information submitted by States in response to communications by United Nations special procedures (https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments), the national authorities have no indication as to the presence of citizens in north-east of the Syrian Arab Republic or are still trying to determine such presence.

[g] Repatriations reported during the reporting period, 1 January–30 June 2022.

# Annex VIII

## Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
• WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: coisyria@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), and 49/27 (2022)

REFERENCE: COISYRIA/18/2022

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions, and has the honour to refer to Human Rights Council resolutions S-17/1 establishing the Commission and 49/27, adopted on 1 April 2022, extending its mandate until 31 March 2023.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government's past assistance in furtherance of its mandate. In the same spirit, it requests your Government's assistance should there be information available to share regarding incidents or events impacting the human rights of persons in the Syrian Arab Republic that could aide ongoing investigations.

At present, the Commission seeks information on human rights violations and abuses in light of its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in September 2022, which will cover events between 1 January and 30 June 2022.

In this regard, the Commission requests any information your Government may be able to share regarding the incidents listed in the Annex I to this note, which allegedly occurred in Damascus, Aleppo, Idlib, Dar'a, Hasakah, Raqqa and Deir-ez-Zor Governorates during this time period. Furthermore, the Commission would welcome information concerning attacks and shelling by armed groups and other armed actors entailing civilian casualties (in addition to the information provided on the aforementioned incidents). The incidents listed in Annex I are also included in Note Verbales addressed to the Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations Office and other Specialized Institutions in Geneva.

The Commission further notes law no.15 of 28 March 2022 which amends several articles of the general penal code in a manner that could criminalize certain media activities while law no. 20 of 18 April related to cybercrimes contains provisions to similar effect. The Commission kindly requests a copy of this law and any related subsidiary legislation or decrees and your Government's response concerning how this law is compatible with the Syrian Arab Republic's international legal obligations, in particular the right to freedom of expression and opinion as well as the right to a fair trial in the event of prosecution for such offences.

In relation to Legislative Decree no. 7 of 30 April 2022, the Commission would like to obtain further information on the application of this amnesty and poses questions for your Government's kind response in Annex II.

Further, the Commission requests any information you can provide on the process related to security clearance (*ishara amnya/mawafaqa amnya*) for private persons including in relation to freedom of movement (within Syria and for international travel), in relation to obtaining powers of attorney and undertaking other legal procedures, and in connection with housing, land and property rights, including how such persons can contest decisions taken related to such security clearance.

Furthermore, the Commission notes the publication of law no. 16 of 29 March 2022 that criminalizes torture. The Commission kindly requests a copy of this law and any subsidiary legislation or decrees as well as your Government's response as to how this law is compatible with the Syrian Arab Republic's international legal obligations, in particular in relation to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.

The Commission also kindly reiterates its request for information on measures to prevent or investigate any known alleged detention related violations and abuses, including alleged deaths occurring in custody, as well as practical steps taken to increase human rights protections for current or former detainees and their families. For this purpose, please see the attached standard questionnaire (which the Commission previously shared in its Note Verbale numbered COISYRIA/32/2020 of 16 October 2020) in Annex III.

Further, in relation to the recent publication of footage related to the alleged massacre in Tadamoun, Damascus in April 2013 and reports that a person has been taken into Government custody in relation to that incident, the Commission requests any information you can provide on the suspect, the charges under which they are held, and any other steps taken in relation to investigating the incident and holding alleged perpetrators accountable.

In relation to housing, land and property, the Commission has received reports of the ongoing military seizure and use of housing, land and property of displaced civilians in Government-controlled areas of Hama and Deir-ez-Zor Governorates, dating from 2012. These alleged seizures have been continuous for some years and continue in areas far from current frontlines. The Commission requests any information your Government may be able to share regarding the ongoing military use of civilian property by the Syrian Arab Army or affiliated militias in either Governorate.

Lastly, the Commission has observed the easing of conditions for return of displaced people from Yarmouk camp, Damascus Governorate. We note that, for many, return to the area is conditional upon obtaining security clearance. The Commission seeks further information about the criteria upon which security clearance is granted in this context.

In order for the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 26 July 2022. We remain ready to discuss the most appropriate means by which to obtain the above information, including through meetings or briefings.

The Commission also takes this opportunity to reiterate its request for access to the territory of the Syrian Arab Republic to fulfil its mandate, including to facilitate dialogue in relation to requests such as contained in the present communication. The Commission further seeks to engage your Government on modalities for access to areas of the Syrian Arab Republic currently outside of Government control.

For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at ohchr-coisyria@un.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 6 July

L.A.

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions

## Annex I

### Incidents alleged to have occurred in Idlib governorate

- On 1 January 2022, airstrikes allegedly impacted a camp for displaced persons in al-Nahr al Abbiyad, Idlib governorate. One woman and two children were reportedly killed, and 10 others were injured, including six children.
- On 2 January 2022, airstrikes allegedly impacted the al-Arashani water station, located west of Idlib city, injuring one person. The water station was subsequently rendered out of service.
- On 3 January 2022, airstrikes allegedly damaged a poultry farm and adjacent agricultural land located in the outskirts of Kafar Takharim northwest of Idlib city, causing injury to one woman and her son. A residential house was allegedly destroyed, and 5000 birds were killed as a result.
- On 3 February 2022, at around 1 a.m., the United States carried out a publicly acknowledged military operation near Atmeh, Idlib governorate, targeting Da'esh leader Abu Ibrahim al-Hashimi al Qurayshi. While he died in the course of the operation, allegedly after detonating an explosive device, 13 other persons, including six children and four women, were also reportedly killed, and at least one girl was injured.
- On 12 February 2022, at 13.30 p.m., alleged artillery shelling killed six family members, including at least two children and two women, who had gathered in the yard of a residential house located in Ma'arat Al-Na'san town, Idlib governorate.
- On 16 February 2022, around 10.15 a.m., shelling allegedly struck a fuel depot near Dan'a town, Idlib governorate. The ensuring explosion was reported to have killed four civilians.
- On 27 February 2022, at around 12 p.m., two civilians were killed and another two were injured when a shell reportedly exploded in a market in Afes village, Idlib governorate.
- On 4 April 2022, at around 11.15 a.m., alleged shelling killed four children near al-Amal school, in Maaret Al Naasan town, some 22 km. northeast of Idlib city.
- On 12 May 2022, airstrikes allegedly impacted a poultry farm near Bzabor town, Jabal al-Zawya area, Idlib governorate, reportefly injuring one civilian, damaging the farm and killing a number of farm animals.
- On 2 June, two civilians, including one girl, were allegedly killed in an explosion in Babesqa camp, Bab al Hawa area. Preliminary information received by the Commission indicated that this was the result of an explosion of an ammunition depot located in-between the camp sites.

### Incidents alleged to have occurred in Aleppo governorate

- On 8 January 2022, an alleged shelling killed one civilian and injured 12 others, including one child, in Ain Al-Arab (Kobani) city and neighbouring village of Qara Mogh and others in Aleppo governorate.
- On 20 January 2022 in the afternoon time, an alleged shelling injured at least one civilian injured in Tel Rifaat in northern rural Aleppo governorate.
- On 20 January 2022, an alleged rocket attack impacted Afrin city, killing six individuals, and injuring 24 others.
- On 2 February 2022, rockets reportedly impacted al-Bab city, Aleppo governorate, killing eight individuals, and injuring 24 others, including an unidentified number of women and children.
- On 15 February 2022, an alleged shelling injured at least four civilians in Tel Rifaat, Aleppo governorate.
- On 15 February 2022, alleged shelling impacted Azaz town, Aleppo governorate, killing at least two civilians, and injuring others.
- On 15 February 2022, alleged IED exploded in Azaz town, Aleppo governorate, injuring one civilian and three children.
- On 28 February 2022 at approximately 8:00 a.m., an alleged shelling injured one civilian in Al-Tokhar town north of Manbij, Aleppo governorate.
- On 23 March 2022, rockets reportedly impacted southern parts of Azaz town, Aleppo governorate. One woman and one police officer were killed and four others, including police officers, were injured.

- On 27 March, shelling allegedly resulted in the injury of 11 children in front of a school in Mirkan village (Afrin area), Aleppo governorate.
- On 18 April, three rescuers were reportedly injured near the west bank of the Euphrates River in Jarablus, Aleppo governorate. Preliminary information received by the Commission indicate that one man was killed and another injured prior to this incident.
- On 9 June, a sniper allegedly shot and killed a woman while she was collecting plants in the Al-Sawami area on the outskirts of Al-Bab city in rural Aleppo governorate.
- On 15 June, one humanitarian worker was allegedly killed when an IED exploded in al-Bab city, Aleppo governorate.

**Incidents alleged to have occurred in Dar'a and Damascus Governorates**

- On 23 January 2022, alleged shelling impacted a residential area in Al Hirak and in Mliha Al Gharbya towns, east of Dar'a, resulting in the injury of one woman and her three children.
- On 15 March 2022, at approximately 5 a.m., alleged shooting in a residential area west of Jasem, west of Dar'a, resulted in one death and the injury of at least three children and one woman.
- On 10 June 2022, in the morning, airstrikes allegedly impacted the Damascus International Airport in rural Damascus, rendering the airport inoperable with, according to the UN Resident Coordinator, "severe humanitarian implications".

**Incidents alleged to have occurred in Hasakah and Raqqa governorates**

- On 21 December 2021, an alleged shelling killed up to three civilians, including at least one woman, and injured at least four others in Zirgan village in Tel Tamr countryside, Hasakah governorate.
- On 30 December 2021, an alleged shelling killed at least three civilians, including at least one child and one woman, and injured at least five others in Zirgan village in Tel Tamr countryside, Hasakah governorate.
- On 22 January 2022 in the morning time, an alleged shelling killed at least two civilians,
- On 23 January 2022 in the morning time, an alleged shelling injured four civilians, including two women and two children, in Alimat village in Ain Issa countryside, Raqqa governorate.
- On 1 February 2022 at approximately 9:00 p.m., an alleged airstrike injured at least four civilians in Takil Bakil village near Al-Malkiya in Hasakah governorate.
- On 2 February 2022, an alleged shelling injured two civilians in Ain Diwar town near Al-Malkiya in Hasakah governorate.
- On 2 February 2022, an alleged shelling injured at least one civilian, a woman, in Kolya village in the Tel Tamr countryside, Hasakah governorate.
- On 2 February 2022, an alleged shelling injured one child in a village in the countryside of Tel Tamr, Hasakah governorate.
- On 9 February 2022, an alleged drone strike killed at least one child and injured three other civilians in Bahira town near Amuda in Hasakah governorate.
- On 24 February 2022, an alleged drone strike injured at least four civilians, a male driver and three female passengers, in a civilian vehicle on the Qamishli-Amuda road in Hasakah governorate.
- On 27 February 2022 in the morning time, an alleged shelling injured one civilian in Um Al-Khair town in the countryside of Tel Tamr, Hasakah governorate.
- On 6 April 2022, an alleged shelling injured at least three civillians in Al-Asadiya village in the countryside of Abu Rasayn/Zirgan, Hasakah governorate.
- On 24 April 2022, an alleged shelling killed one child and injured at least one other civilian in Bandar Khan village, Raqqa governorate.
- On 17 May 2022, an alleged shelling injured five civilians in Qartage village in the countryside of Ain Issa, Raqqa governorate.

- On 22 May 2022, an alleged shelling injured three civilians in Tel Tamr town, Hasakah governorate.
- On 1 June 2022, an alleged shelling injured three civilians in the villages of Gorek and Sheshi in the countryside of Tal Abyad, Raqqa governorate.
- On 5 June 2022, an alleged shelling injured three civilians in Abu Naitouna village in the countryside of Ain Issa, Raqqa governorate.

**Incidents alleged to have occurred in Deir Ezzor governorate**

- On 17 January 2022, at approximately 10:00 p.m., in Al-Hawaij town in Deir Ezzor governorate, at least one civilian was allegedly shot dead during a raid.
- On 8 February 2022, in the morning time in Al Bseira town in Deir Ezzor governorate, at least one civilian, a child, was allegedly shot dead during a raid. Another civilian was allegedly injured in the same incident.
- On 22 February 2022, at dawn in Al-Dahla town in Deir Ezzor governorate, one civilian was allegedly shot dead during a raid.
- On 28 March 2022, at approximately 1:00 a.m. in Thiban town in Deir Ezzor governorate, one civilian was allegedly shot dead during a raid.

For each of the incidents above, the Commission requests the following information, while cognizant that the information requested may relate to sensitive security and military information:

1. Acknowledgment of involvement in any of the above incidents, and in relation to those, detailed information on precautionary measures aimed at ensuring that military sensitive areas are located far away from residential and civilian areas and other measures taken to avoid or minimize civilian harm in each operation
2. Any available overflight and/or operational strike records for the dates and locations of each incident.
3. Satellite, surveillance or other imagery for each target and for both pre- and post-operations review and analysis.
4. Information on internal investigations, reviews, or other process evaluating the compliance of each incident with international humanitarian law, where applicable, your forces' rules of engagement, and if so, whether any such reviews resulted in disciplinary or criminal proceedings against particular individuals or revisions or amendments to rules of engagement or other internal procedures to increase civilian protection.

***

## Annex II

### Questions regarding Legislative Decree n.7, dated April 30, 2022

The Commission would appreciate additional information regarding Legislative Decree n.7, dated April 30, 2022 issued by President Bashar al-Assad granting a general amnesty for terrorist crimes committed by Syrians before April 2022, in particular regarding the following questions:

#### 1. Questions regarding the release procedure:

a) Which authority is competent to determine who should be released?
b) How are families informed, including those living abroad, of the release of their relatives?
c) What documents are detainees provided with upon release in order to attest to their identity, the applicability of the amnesty and their release?
d) Has the Syrian Government considered coordinating the releases with an independent detention monitoring body to ensure that the process is transparent and conducted in a way that respects the rights of the detainees and their families?

#### 2. Questions regarding the beneficiaries of the Amnesty Decree

a) How many detainees have already been released following the issuance of the current Decree? Where and when have they been arrested and where had they been most recently detained?
   - How many women detainees have been released and/or will benefit from the current Decree?
   - How many children detainees (under the age of 18) have been released and/or will benefit from the current Decree?
b) How many of the detainees benefitting from the amnesty had been convicted under Law 19 of 2012 and/or laws 305 and 306 that were applicable before 2012, and based on what charges?
c) Does the Amnesty Decree also apply to those charged in absentia and who are currently living abroad or otherwise outside Government-controlled areas (in territories under the control of SNA, HTS and SDF)?
d) If so, regarding individuals living abroad, how have they been informed?
e) Do they need to seek any document from the embassy in the country they are residing to prove the applicability of the amnesty before their return (to ensure that they will not be arrested upon return to Syria)? Alternatively, can their families residing in Syria request to issue a document/certificate regarding the applicability of the amnesty from the competent authorities for them on their behalf?
f) Does the Amnesty Decree include defectors (military/political defectors)?
g) How many individuals have so far been excluded under the Decree's exclusion clauses:
h) Crimes leading to the death of a human being as provided for under Act No. 19 (2012) concerning counter-terrorism;
i) Crimes under the Penal code promulgated by Legislative Decree No. 148 (1949) and amendments thereto.
j) Is any future Amnesty Decree planned in relation to other specific crimes, apart from terrorism, such as political or security crimes?

#### 3. Questions regarding the impact of the Amnesty Decree on the released person:

a) What is the status of former detainees having benefitted from the Amnesty Decree in terms of their security record and the security clearance process?
b) What is the impact of the Amnesty Decree on the freezing of funds, confiscation of property and related measures, taken pursuant to Article 11 and 12 of Law 19 of 2012? Are the released detainees, and their families free to dispose of their assets? If so, are the detainees duly informed of how and where to address related claims?

c) Upon their release, are the released detainees informed on how and where to address possible claims regarding their treatment in detention, including ill-treatment, torture and sexual violence? What procedural guarantees have been put in place to ensure a prompt and effective investigation, as well as prosecution and punishment of those found responsible for committing such violations? What are the avenues for reparations in this regard?

d) Are there any measures of rehabilitation in place in order to support the social reintegration of the released detainees?

***

## Annex III

## LIST OF QUESTIONS FOR EACH DUTY-BEARER OR PARTY WITH REGARD TOTHE SITUATION OF IMPRISONMENT AND DETENTION IN THE SYRIAN ARAB REPUBLIC SINCE MARCH 2011:

The United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (hereinafter the Commission) would appreciate receiving information with regard to the situation of imprisonment and detention in the Syrian Arab Republic, including key detention-related recurrent human rights concerns since March 2011, for the purposes of its upcoming special report on detention. This report was requested by the UN Human Rights Council in its resolutions 44/21 of 17 July 2020 and 45/L.45 of 2 October 2020, and mandated to cover *inter alia*:

- detention-related violations and abuses such as extrajudicial killings, torture and other;
- cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, enforced disappearance, and other;
- human rights violations and abuses suffered by persons unlawfully or arbitrarily deprived of their liberty including sexual and gender-based violence;
- the particular vulnerabilities of children in detention;
- access to detention facilities for medical services and monitoring bodies;
- information concerning detainees to their families; and
- justice for those arbitrarily detained.

While the Commission understands that some of the information requested relates to sensitive security information, we would greatly appreciate any information possible on these matters to aide in our task of undertaking a comprehensive inquiry.

In particular, the Commission would appreciate receiving:

**Legal framework applicable to detention in the Syrian Arab Republic since March 2011:**

1. Information concerning legislation, policies, directives, orders or other instruments concerning the administration and management of detention facilities and detention conditions, including amendments or modifications since March 2011.
2. Information on legislation, policies, directives, orders or other measures regarding safeguards for detainees, including to (i) be informed of the charges against them and of their rights; (ii) have prompt access to a lawyer; (iii) notify a relative or other person of their choice of their arrest; (iv) be brought promptly before a judge.
3. Information concerning legislation, policies, directives, orders or other instruments related to complaints systems and accountability for allegations of abuses in places of detention.

**Statistics on detention-related violations or abuses since March 2011:**

4. Annual statistical data per year - disaggregated by sex, ethnic/national origin, and age category (under 18, 18-65, over 65 years of age) - on the number of pre-trial detainees and convicted prisoners and the occupancy rate at all places of detention that you operate or control inside the Syrian Arab Republic, including:
    a) The name, location, size (in terms of detainee capacity and square meters) of each place of detention, including specialised detention facilities (e.g., juvenile detention centres, women's detention centres, medical facilities with the capacity to hold detainees).
    b) Number of persons held in relation to political or security crimes, including terrorism-related offenses and offenses related to violations of the laws of war, versus persons detained for 'ordinary' crimes

5. Annual statistical data per year regarding persons released from detention and the total length of time detained upon release, disaggregated by age, gender, and pre-trial or post-conviction status.

a) As a subset of the total number of persons released from detention, the number of persons released on the basis of amnesties adopted between March 2011 and the present.

6. Annual statistical data per year regarding deaths in custody, and information on the manner in which those deaths were investigated.
7. Annual statistical data per year regarding transfers or extraditions of detainees or prisoners from the territory of the Syrian Arab Republic to other locations.
8. Information regarding children in detention, whether such detention has been used as a measure of last resort and limited to the shortest possible period, and measures taken to ensure that juveniles are separated from adults in all places of detention.

**Prevention of detention-related violations or abuses:**

9. Information regarding measures taken or foreseen to prevent detention-related abuses or violations by your authorities/forces, including through guidance or inspections.
10. Information concerning access to detention facilities provided to monitoring bodies (such as civil society organizations, the UN or the ICRC) to undertake independent visits.
11. Information concerning access to detention facilities provided for medical services.
12. Information concerning contact with and access to detainees for their families.
13. Information concerning measures taken to ensure respect for the principle of inadmissibility of evidence obtained through torture and ill-treatment.

**Investigation of detention-related violations or abuses; redress and support for victims**

14. Information concerning investigations carried out into the detention-related violations or abuses that were allegedly committed by your authorities/forces, to hold the perpetrators to account.
15. Information on remedies available to victims of detention-related violations or abuses committed by your authorities/forces.
16. Information on what protection and support mechanisms are in place for victims of detention-related violations or abuses (including legal, medical or psychosocial assistance).
17. Information on any measures adopted to encourage victims to safely report allegations of such violations or abuses.
18. Annual statistical data since March 2011 on the number of complaints, investigations, prosecutions, convictions and sentences imposed in cases of detention-related violations and abuses.

**Other:**

19. Information regarding measures taken to implement recommendations made with respect to detention by the Commission of Inquiry,[1] other UN human rights mechanisms or other relevant bodies since March 2011.

***

[1] The Commission's reports are all accessible on www.ohchr.org/coisyria (under documentation), with the recommendations usually listed last, in bold. By way of example, in its most recent report (A/HRC/45/31) the Commission inter alia recommended all parties to close all makeshift and temporary places of detention; improve health conditions and ensure prisoner releases in the wake of the COVID-19 pandemic; cease torture and other cruel treatment including sexual violence in places of detention; take measures to reveal the fates or those detained and establish an effective channel of communication with families; and facilitate unfettered access for independent humanitarian, protection and human rights organizations to places of confinement or detention.